

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9380

الاثنين، 17 تموز/يوليه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) السيد كليفرلي/السيد كاريوكي	الرئيس
السيد بوليانسكي الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد بيريس لوسي إكوادور	
السيد خوجة ألبانيا	
السيد أبو شهاب الإمارات العربية المتحدة	
السيد فرانسوا دانيشي البرازيل	
السيدة بيرسفيل سويسرا	
السيد غنغ شوانغ الصين	
السيدة نغيما ندونغ غابون	
السيد أغيمان غانا	
السيدة كولونا فرنسا	
السيد كاملييري مالطة	
السيد أفونسو موزامبيق	
السيدة توماس - غرينفيلد الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد تاكبي اليابان	

جدول الأعمال

صون سلام وأمن أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-20869 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

صون سلام وأمن أوكرانيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى في جلسة اليوم. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا، أوكرانيا، بولندا، الدانمرك، لكسمبرغ، ليتوانيا، النمسا وهنغاريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

طلب ممثل الاتحاد الروسي التكلم بشأن نقطة نظام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قبل أن نتبشروا في الجلسة، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن عدم موافقتنا المبدئية على نهج الرئاسة في دعوة الوفود إلى المشاركة في هذه الجلسة بموجب المادة 37. لقد قررت الرئاسة البريطانية من جانب واحد، في انتهاك للممارسة القائمة، أن تتيح الفرصة لممثلي ثماني دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وأقرب حلفائهما للتكلم في جلسة اليوم، فضلاً عن ممثل الاتحاد الأوروبي نفسه، على الرغم من أن الممارسة المعتادة للمجلس هي دعوة ما لا يزيد عن ثلاثة وفود بموجب المادة 37 للمشاركة في الجلسات بشأن أوكرانيا. ومن الواضح أن المشاركين اليوم، وفقاً لعضويتهم في الناتو، لن يضيفوا أي قيمة إلى المناقشة ولن يقوموا إلا بإطالة جلسة اليوم وتحويلها إلى مناقشة، وهو أمر لم تتفق عليه المملكة المتحدة مع أعضاء المجلس قبل الجلسة. وهذا السلوك لا ينم عن انعدام النزاهة من جانب الرئاسة فحسب، بل أيضاً عن محاولة ممارسة الضغط على أعضاء مجلس الأمن. ولا يمكن أن يكون هناك تفسير معقول لتحويل جلسة للمجلس إلى اجتماع لممثلي دول الناتو.

ومع ذلك، يبدو أن الرئاسة البريطانية لا تهتم بسمعتها أو بقواعد وتقاليد مجلس الأمن. ولم تتعلم أي دروس حتى من أخطائها نفسها

بوصفها رئيسة للمجلس، وقد رأينا بالفعل عدداً غير قليل منها في النصف الأول من تموز/يوليه وحده. وهذه أيضاً لحظة طيبة لتذكير الجميع بأننا واجهنا في شباط/فبراير محاولات من عضو في الاتحاد الأوروبي، كان رئيساً للمجلس آنذاك، لتحويل جلسة للمجلس بشأن أوكرانيا إلى تمثيلية سياسية تؤدي بالتزامن مع زيارة الوزراء الأوروبيين إلى نيويورك (انظر S/PV.9269). ويحدث الشيء نفسه اليوم.

ونرى التزاماً علينا أن نشير إلى أن لندن قد أظهرت مراراً وتكراراً تجاهلاً تاماً لإجراءات وممارسات مجلس الأمن، مقدّمة موقفها الوطني ومصالح حلف شمال الأطلسي على واجبات رئيس مجلس الأمن الذي يفترض أن يكون الوصي على إجراءاته بنهج متوازن ومحايد. ومن المؤسف أن تتجاوز هذه المهمة البسيطة قدرة الدبلوماسيين البريطانيين للسنة الثانية على التوالي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضاً سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): بعد مرور أكثر من 500 يوم على بدء الغزو الروسي الواسع النطاق، لا تزال الحياة في أوكرانيا جحيماً مستعراً، كما وصفها الأمين العام. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فقد قُتل 9 287 مدنياً وأصيب 16 384، وقد سقط معظمهم بنيران القوات المسلحة الروسية. وتشمل تلك الإحصائية مقتل 537 طفلاً وإصابة 1 117 آخرين. وتلك هي الإحصاءات المؤكدة فقط. ومن المرجح أن تكون الأعداد الفعلية للضحايا أعلى بكثير. وقد تضرر الأطفال بشدة من النزاع. فأوكرانيا هي البلد الذي شهد مقتل وتشويه أكبر عدد من الأطفال في عام 2022 فضلاً

المساعدات إلى أكثر من خمسة ملايين شخص حتى الآن هذا العام. وأرسلت أكثر من 65 قافلة مشتركة بين الوكالات هذا العام إلى المناطق الواقعة في الخطوط الأمامية. ومما يؤسف له أن استمرار عدم التمكن من إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها روسيا في مقاطعات دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابورجيا يحرم ما يقدر بنحو 3,7 ملايين شخص من المساعدات التي تشتد الحاجة إليها. ونواصل العمل مع السلطات في موسكو وكيف لتأمين وصول المساعدات ونحث روسيا على الوفاء بالتزاماتها الدولية بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي التي تسيطر عليها. وتشكل إمكانية الوصول تحدياً أيضاً في أعقاب تدمير سد كاخوفكا، الذي ألحق الخراب بالمجتمعات المحلية على طول نهر دنيبرو ولا يزال يخلف عواقب بيئية واسعة النطاق وطويلة الأجل. فقد أثرت الفيضانات على النظم البيئية المحلية وكشفت النفايات العسكرية والنفايات الخطرة وحركت الألغام الأرضية من أماكنها. وتجري الأمم المتحدة عملية تقييم للاحتياجات بعد وقوع الكارثة لتحديد الأثر الأوسع نطاقاً سعياً لوضع استراتيجية شاملة للتعافي.

ولا يزال النزوح في جميع أنحاء أوكرانيا يشكل مصدر قلق بالغ. ففي الوقت الحالي، هناك أكثر من 6,3 ملايين لاجئ أوكراني، ويُقدر عدد النازحين داخلياً بنحو 5,1 ملايين شخص. ووفقاً لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة، عاد 4,76 ملايين نازح إلى مجتمعاتهم المحلية منذ بداية الحرب، من بينهم 1,1 مليون لاجئ. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بأنه بينما يرغب معظم اللاجئين والمشردين داخلياً المتبقين في العودة إلى أماكنهم الأصلية، فإن العودة الطوعية بأمان وكرامة قد لا تكون ممكنة بالنسبة للكثيرين نظراً للحالة الأمنية. فقد أصبحت أوكرانيا واحدة من أكثر البلدان الملغمة في العالم. وفي إطار دعمنا لحكومة أوكرانيا لإعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية وإصلاحها، تساعد الأمم المتحدة خدمات الطوارئ في البلد في إزالة أكثر من نصف مليون لغم أرضي وقطع من الذخائر غير المنفجرة، مما يمكن أربعة ملايين شخص من العودة إلى ديارهم.

عن أكبر عدد من الهجمات على المدارس والمستشفيات. ولا يوجد أي مكان آمن في أوكرانيا. ففي 27 حزيران/يونيه، أصابت قذائف روسية مدينة كراماتورسك، مما أسفر، حسبما ورد، عن مقتل 11 شخصاً، من بينهم شقيقتان توأمتان تبلغان من العمر 14 عاماً. وأصيب ما لا يقل عن 60 شخصاً آخر. وفي 6 تموز/يوليه، أصابت عمليات القصف كليف وأوديسا ولغيف، وهي مدن بعيدة عن الخطوط الأمامية. وفي 8 تموز/يوليه، ورد أن القصف المدفعي الروسي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ثمانية مدنيين وإصابة 13 آخرين بجروح في ليمان. ولا تزال المجتمعات المحلية في منطقة سومي تتعرض للقصف الروسي المستمر. ويواجه المدنيون في المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية خطراً مميتاً. ففي 9 تموز/يوليه، قُتل أربعة مدنيين وأصيب كثيرون آخرون أثناء تلقيهم المساعدات الإنسانية في بلدة أوريوخوف في منطقة زابورجيا. ولا يمكن الدفاع عن الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، وإنما وقعت، وهي هجمات يحظرها القانون الدولي حظراً باتاً. ويجب أن تتوقف على الفور.

وكما أكد الأمين العام مراراً، يشكل غزو روسيا لأوكرانيا انتهاكاً سافراً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتتحمل الأطراف المعنية مسؤولية تجنب الأفعال التي يمكن أن تزيد من تصعيد التوترات. وعلى وجه الخصوص، من غير المقبول على الإطلاق التهديد باستخدام الأسلحة النووية، وينطبق ذلك أيضاً على تعريض سلامة وأمن محطات الطاقة النووية وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية للخطر. وفي الأيام الأخيرة، سمع خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية سلسلة من الانفجارات التي يبدو أنها وقعت على مسافة ما من محطة زابورجيا للطاقة النووية. وهي تنكير صارخ بالمخاطر المحتملة التي تهدد الأمان والأمن النوويين في محطة زابورجيا للطاقة النووية أثناء النزاع العسكري في أوكرانيا.

وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني الاستجابة للعواقب الوخيمة الناجمة عن الحرب، وقد تمكنت من إيصال

وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع في عام 2023 أن يعاني 345 مليون شخص في 79 بلدا يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي وتتوفر البيانات بشأنها من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ويواجه ما يصل إلى 40,4 مليون شخص في 51 بلدا حالات طوارئ ناجمة عن شدة الجوع وهم على حافة المجاعة ما لم يتلقوا مساعدات فورية. وقد مكنت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التصدير الآمن لما يقرب من 33 مليون طن متري من المواد الغذائية من ثلاثة موانئ أوكرانية، بما في ذلك أكثر من 750 000 طن متري من القمح نقلها برنامج الأغذية العالمي، مما ساعد في تخفيف الجوع في أفغانستان والقرن الأفريقي واليمن. وساعدت المبادرة على خفض أسعار الغذاء العالمية. كما حققت مذكرة التفاهم بشأن الصادرات الروسية من الأغذية والأسمدة نتائج ملموسة خلال العام الماضي. وكما ذكر الأمين العام صباح اليوم، فإن قرار الاتحاد الروسي بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب سيوجه ضربة للمحتاجين في كل مكان. وذكر الأمين العام كذلك أن ذلك القرار لن يوقف جهودنا لتيسير إمكانية وصول المنتجات الغذائية والأسمدة من أوكرانيا والاتحاد الروسي إلى الأسواق العالمية من دون عوائق.

وكنا نعلم جيدا قبل 24 شباط/فبراير 2022 أن العالم كان عند منعطف. وفهمنا أننا بحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل للتعامل مع مجموعة مهولة من الأزمات التي تهدد مجتمعة وجودنا في حد ذاته. فالتعاون الدولي واحترام سيادة القانون أهم من أي وقت مضى. ومن الواضح اليوم أن الحرب في أوكرانيا - بالإضافة إلى تسببها في موت ودمار غير معقولين - قللت إلى حد كبير من قدرتنا على مواجهة مستقبل غير مؤكد. وزادت من حدة التوترات في مناطق مختلفة وتهدد بإشعال سباق تسلح عالمي. وتهدد الحرب بتقويض الهياكل ذاتها التي حالت دون اندلاع حريق عالمي ثالث وساعدتنا على حل نزاعات متعددة على مدى السنوات الـ 80 الماضية. فكلما طال أمد هذه الحرب زادت خطورة عواقبها، بما في ذلك احتمال نشوب نزاع أوسع نطاقا. فيجب أن نتوقف هذه الحرب عديمة المعنى وغير المبررة، من أجل الشعب الأوكراني ومجتمعنا العالمي.

وقد وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سجلا مروعا من انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الحرمان التعسفي من الحياة والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة والعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ووفقا لآخر تقرير صادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، احتجز الاتحاد الروسي تعسفا 864 شخصا، ويصل العديد من تلك الحالات إلى حد الاختفاء القسري. ومما يبعث على القلق الشديد أن أكثر من 91 في المائة من المدنيين الذين يحتجزهم الاتحاد الروسي قد تعرضوا، حسبما ورد، للتعذيب أو سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي؛ ونُقل أكثر من 26 في المائة منهم إلى أماكن أخرى، في انتهاك للقانون الدولي، إما إلى أجزاء من أوكرانيا تخضع للسيطرة الروسية أو إلى الاتحاد الروسي نفسه. ونشعر بقلق بالغ أيضا إزاء الإعدام المزعوم بإجراءات موجزة لـ 77 مدنيا أثناء احتجاز الاتحاد الروسي لهم تعسفا، كما أفادت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقد وثقت المفوضية 75 حالة احتجاز تعسفي على أيدي قوات الأمن الأوكرانية، معظمها لأشخاص يشتهب في ارتكابهم جرائم جنائية تتصل بالنزاع. وقد وثقت المفوضية استخدام التعذيب وسوء المعاملة في 57 في المائة من الحالات. وندعو إلى وقف الاحتجاز التعسفي للمدنيين والإفراج الفوري في ظروف آمنة عن جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا. ويجب إتاحة سبل انتصاف فعالة للضحايا. ونحث الاتحاد الروسي على ضمان وصول المراقبين المستقلين إلى جميع المحتجزين بشكل منتظم يتسم بالخصوصية وبدون عوائق، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويستحق جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان العدالة والمساءلة، أيا كان الجانب الذي ينتمون إليه من خط المواجهة. ولا يجب السماح للإفلات من العقاب بأن يستمر.

وقد جاء مؤتمر تعافي أوكرانيا الذي عُقد في لندن الشهر الماضي دليلا على التضامن الدولي، فقد حشد تعهدات بتقديم أكثر من 60 بليون دولار لصالح تعافي أوكرانيا وإعادة إعمارها. وستواصل الأمم المتحدة دعم الشركاء الوطنيين والدوليين في جهود التعافي الجارية، تمشيا مع مبدأي إعادة البناء على نحو أفضل وعدم ترك أحد خلف الركب.

المائة في جميع أنحاء العالم العام الماضي - ما ضاعف التضخم العالمي تقريبا من 4.7 في المائة إلى 8.7 في المائة. وانخفضت الإمدادات الغذائية العالمية انخفاضا حادا. فانخفضت الصادرات الغذائية الأوكرانية - الذرة والشعير والقمح - بأكثر من 40 في المائة، مع عواقب وخيمة على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تعتمد على تلك الإمدادات. وأسعار المواد الغذائية ترتفع بشكل كبير - فقد ارتفعت بنسبة مذهلة بلغت 332 في المائة في لبنان الصيف الماضي.

وعوضت بعض هذه الخسائر عن طريق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي توسط فيها الأمين العام وتركيا. غير أن روسيا أعلنت اليوم أنها ترفض تمديد مانتة 23 مليون طن من المواد الغذائية الأوكرانية من الوصول إلى الأسواق العالمية على مدى العام المقبل. وكما قال الأمين العام هذا الصباح، فإن قرار الاتحاد الروسي اليوم سيوجه ضربة للمحتاجين في كل مكان. وندعو روسيا إلى العودة إلى طاولة المفاوضات والموافقة على تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب إلى أجل غير مسمى، وتنفيذها بالكامل من دون تأخير. ولنكن واضحين - إن تصرفات روسيا تنتزع الغذاء من أفواه أقر الناس في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

فلا يمكننا أن نسمح لهذه الحرب أن تستمر 500 يوم أخرى. وقد دعت الجمعية العامة مرارا وتكرارا إلى السلام - سلام يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإيماننا المشترك بأن القوة لا تعني الحق. وقد بينت خطة الرئيس زيلينسكي المكونة من 10 نقاط سبيلا للمضي قدما. فأوكرانيا تريد السلام. ونحن نريد السلام. والعالم كله يريد السلام. فالسلام سيعيد أطفال أوكرانيا المفقودين إلى ديارهم ويطعم الجياع في العالم. وسيفي السلام بالوعود التي قطعناها جميعا في الميثاق. وسيمهد السلام الطريق لنظام متعدد الأطراف بعد إصلاحه. وسيساعد السلام على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. السلام العادل والدائم هو ما نريده جميعا. ويمكن للاتحاد الروسي أن يختار السلام - اليوم - بسحب جميع القوات الروسية من أوكرانيا. أحث السيد بوتين على إعادة قواته إلى ديارها وإنهاء هذه الحرب الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

لقد مر الآن أكثر من 500 يوم منذ الغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا. ولقي ما لا يقل عن 9 000 مدني برئ حتفهم، بمن فيهم 500 طفل. واختطف آلاف الأوكرانيين وسجنوا وعذبوا. وتحولت المنازل والشركات والمدارس والمستشفيات إلى أنقاض. وتسببت الهجمات الروسية المتواصلة في انقطاع 60 في المائة من إمدادات الطاقة في أوكرانيا. لقد أودت الحرب بحياة عدد لا يحصى من الضحايا. سأركز على الذين رُحّلوا قسرا في هذه الحرب والذين يعانون من الجوع نتيجة لها.

لقد التقيت في كيبف الشهر الماضي بصبي مراهق - سادعوه دينيس. عندما استولى الروس على مسقط رأسه، أخبروا دينيس وزملاء أنهم ذاهبون في عطلة. ونقلوا في الواقع إلى معسكر روسي حيث أهلكوا ولقنوا وأسبئت معاملتهم. وكانت والدة دينيس المهتاجة تبحث عنه باستماتة. لكن الروس، الذين تظاهروا برعاية دينيس وعدد لا يحصى غيره، أخبروه أن والديه قد تخليا عنه. واستمرت محنة الصبي 7 أشهر قبل أن تجده والدته - بفضل جمعية Save Ukraine الخيرية - وتعيده إلى دياره. لكن 19 000 طفل أوكراني لا يزالون في المخيمات الروسية، ويبحث أبائهم عنهم بشدة. ورُحّل 2.5 مليون رجل وامرأة أوكرانيين آخرين إلى روسيا. وتلك جرائم بربرية. فروسيا تحاول محو الهوية الأوكرانية وتاريخها الثقافي، وتستخدم الأطفال أداة حرب. لكن العالم يراقب، وستحاسب روسيا. ونرحب بالتحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية، ولن ندخر وسعا حتى يقدم المسؤولون عن ذلك إلى العدالة.

إن الأوكرانيين هم الضحايا الرئيسيون لروسيا، لكن الحرب تضر أيضا بالفقراء والضعفاء في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 20 في

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لوزيرة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا.

السيدة كولونا (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): اجتمع مجلس الأمن على المستوى الوزاري في 24 شباط/فبراير (انظر S/PV.9269)، بعد 365 يوما من حرب بغیضة اختارتها روسيا وحدها. وفي اليوم السابق، دعت الجمعية العامة روسيا مرة أخرى إلى وقف عدوانها (انظر A/ES-11/PV.19)، ولكنها واصلت. وروسيا تشن الآن حربا عدوانية ضد أوكرانيا منذ أكثر من 500 يوم. فضلت، على مدى 500 يوم، تتعمد تدمير وقصف واستهداف السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وظلت، على مدى 500 يوم، ترتكب انتهاكات وجرائم حرب وتختطف وترحل آلاف الأطفال وتستخدم الاغتصاب كسلاح في الحرب وتعذب وتقتل الناس. وذلك 500 يوم أكثر مما ينبغي.

لقد أسسنا الأمم المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية بالتزام جماعي وهو: ضمان عدم تكرار أهوال الحرب أبدا وإعطاء الأولوية للتسوية السلمية للنزاعات واحترام القواعد والمبادئ المشتركة التي تحكم العلاقات بين الدول. تلك هي المبادئ والقواعد التي اختارت روسيا - على الرغم من كونها عضوا دائما في المجلس وتتحمل مسؤولية خاصة في حد ذاتها - أن تنتهكها بارتكاب عدوانها الأحق على بلد مجاور.

إن ما يحدث في أوكرانيا يهيم جميع دولنا، لأن ذلك العدوان، الذي يشكك علنا في المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، يخاطر بتشكيل سابقة، والطريقة التي نستجيب بها له ستحدد إلى حد كبير استقرارنا وأمننا الجماعيين في العقود المقبلة. ويجب على كل الذين قد يميلون إلى الاعتقاد بأن هذه الحرب بعيدة جدا أو أنها قضية أوروبية أو أنها لا تعنيهم، أن يفهموا ذلك. وإذا سمحنا بأن تكون للقوة الأولوية على القانون وبانتهاك السيادة والسلامة الإقليمية مع الإفلات من العقاب وبوضع المعتدي والمعتدى عليه على قدم المساواة، فإننا سنسهم في تهيئة الظروف لحروب أخرى. لا يشك أحد في أننا: إذا سمحنا لهذا العدوان أن يعود بنفع، فستتبعه اعتداءات أخرى، في أوكرانيا أو في أي مكان آخر.

ولئن كانت هذه الحرب تهمنا جميعا في هذه القاعة، فإن عواقبها تلقي بثقلها على السكان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما سكان أفقر البلدان وأكثرها ضعفا. فالعدوان الروسي له عواقب سلبية كثيرة جدا في كل مكان. وبينما تتظاهر روسيا بإظهار التضامن ولكنها لا تقدم شيئا لمساعدة الآخرين، نظمنا في 22 و 23 حزيران/يونيه في باريس مؤتمر قمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد، أسفر عن نتائج ملموسة، بما في ذلك بشأن إدارة الديون، وحددنا مسارا واضحا لزيادة التمويل للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليه.

وبينما تنتشر روسيا ميليشياتها لنهب موارد القارة الأفريقية، زادت فرنسا من شراكاتها التنموية وأصبحت رابع أكبر مانح للمعونة الرسمية في العالم. وبينما تتخربط روسيا بشكل غير مقبول في الابتزاز في تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وبينما تعيق روسيا حرية الحركة في البحر الأسود، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحسين "ممرات التضامن" الخاصة به، والتي مكنت من تصدير أكثر من 38 مليون طن من الحبوب.

وبعد 500 يوم من حرب عدوانية غير مشروعة وغير مبررة ومحكوم عليها بالفشل، من الضروري أن نكتف من دعوتنا إلى السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أحيي المبادرات العديدة التي ظهرت في الأسابيع الأخيرة. وهي تبين استمرار تشاطر التمسك بالمثل الأعلى الذي أسس الأمم المتحدة على نطاق واسع. ولكن جهودنا لن تكون مجدية إلا إذا هيأت الظروف لسلام عادل ودائم، تتشبا مع المبادئ الأساسية للميثاق المتمثلة في سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. لنكن واضحين: أي حل يؤيد ضم روسيا غير القانوني لقطاعات كاملة من الأراضي الأوكرانية لن يؤدي إلا إلى تمهيد الطريق لنزاع في المستقبل. والاعتقاد بخلاف ذلك سيكون خطأ فادحا.

وعلينا أن نرد على هذا العدوان الذي انتهك كل المبادئ التي نؤمن بها في الأمم المتحدة بحلول تستند إلى القانون والعدالة. وهذا هو السبب في أن مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم روسيا في أوكرانيا مهمة جدا. ولهذا السبب تشكل سلامة وأمن المنشآت النووية

غير متناسب على الناس في الشرق الأوسط وأفريقيا. واليوم، وفي عمل وحشي آخر، علقت روسيا مشاركتها في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي كانت ترتيبا جلب الاستقرار إلى أسواق الغذاء العالمية وخفض أسعار المواد الغذائية للجميع. وقد عززت المبادرة العمل الإنساني لبرنامج الأغذية العالمي في أماكن مثل أفغانستان والصومال واليمن. ووفقا للأمم المتحدة، فإن ما يقرب من ثلثي القمح المصدر من خلال هذا الترتيب قد ذهب إلى البلدان النامية. وكما قال الأمين العام، "إن قرار الاتحاد الروسي اليوم سيوجه ضربة للمحتاجين في كل مكان".

وبطبيعة الحال، يأتي هذا القرار في أعقاب استخدام روسيا حق النقض بقسوة ضد مشروع قرار توفيق لمجلس الأمن كان من شأنه أن يقدم المساعدة المنقذة للحياة للسوريين الذين هم في أمس الحاجة إليها (انظر S/PV.9371). وفي كلتا الحالتين، فإن استخفاف روسيا يعرقل إرادة مجلس الأمن وتوصيات الأمين العام. ويجب علينا جميعا أن نحث روسيا على تمديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية ومواصلة مشاركتها في مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

وعلى مدى الأيام الـ 500 الماضية، شنت روسيا حملة وحشية على الشعب الأوكراني. وأمطرت القوات الروسية أوكرانيا بالفدائف، مما تسبب في موت ودمار بشكل ياباه الضمير. لقد رأينا جميعا صور المنازل والمدارس والملاعب المحترقة. كما عذبت القوات الروسية المدنيين في الحجز، بما في ذلك من خلال الضرب والصعق بالكهرباء والإيهاام بالإعدام. ولم تستطع امرأة النقيت بها في كييف سوى تشاطر جزء من الفطائع التي عاشتها أثناء احتجازها؛ إذ كانت التجربة لا تزال حديثة العهد، لكن الألم المحفور على وجهها قال كل شيء.

وقد قررت الولايات المتحدة أن أفرادا من القوات الروسية ومسؤولين روس آخرين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية في أوكرانيا: الاعتصاب والإعدام بإجراءات موجزة وترحيل الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال. والقائمة تطول. وتواصل روسيا إنكار هذه الفطائع. وقد تم توثيق هذه الجرائم توثيقا جيدا، واتخذ المجتمع الدولي خطوات لمحاسبة المسؤولين عنها، وستحقق العدالة.

المدنية في أوكرانيا أولوية، في وقت تعرضها فيه روسيا للخطر على نحو غير مسؤول من خلال احتلال زابوريجيا. كما سنظل ملتزمين بحماية المدنيين ومساعدة ما يقرب من 18 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في أوكرانيا.

وتواصل أوكرانيا، البلد الذي تعرض للهجوم بينما لم يكن يشكل أي تهديد على الإطلاق لروسيا، السعي إلى الحوار، وقد وضعت كل هذه المبادئ في صميم رؤيتها للسلام، التي تم التأكيد عليها باستمرار منذ العام الماضي. ونحن نؤيدها لهذا السبب. وسيستمر هذا الدعم طالما لزم الأمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

بينما كنت أستعد لجلسة اليوم، فكرت في الأيام التي سبقت غزو الرئيس بوتين الشامل غير المرير لأوكرانيا. كان هذا قبل ما يزيد قليلا عن 500 يوم. وعلى مدى أسابيع، كانت الولايات المتحدة، إلى جانب العديد من البلدان الممثلة في هذه القاعة، تدق ناقوس الخطر بشأن الغزو الروسي الوشيك. لكن كل ما فعلته روسيا هو الإنكار ثم الإنكار ثم الإنكار. وقد طلب منا نائب وزير الخارجية الروسي أن نوقف الهستيريا. ولكن بعد بضعة أيام فقط، كنا جميعا في هذه القاعة، في هذا المجلس ذاته، عندما شنت روسيا حربها العدوانية الوحشية. في تلك الليلة، وجه الرئيس بايدن رسالة ثبت أنها متبصرة. وقال إن الحرب التي اختار بوتين خوضها "ستؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح ومعاناة إنسانية". ومن المفجع أن العالم شاهد هذه المسرحية بتفاصيل مرعبة في أوكرانيا وحول العالم.

وبعد كل شيء، فإن الآثار غير المباشرة لهذه الحرب التي لا داعي لها عميقة. انظروا فقط إلى الضرر الذي ألحقته روسيا بإمدادات الغذاء في العالم. فمن خلال استخدام الغذاء كسلاح، أدت روسيا إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي العالمية، وهي أزمة تؤثر بشكل

إلى جانبه ما دام الأمر يتطلب ذلك، تماما كما ستواصل الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه كأساس لسلام شامل وعادل ودائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية في اليابان.

السيد تاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة. أشكر أيضا وكيله الأمين العام ديكارلو على إحاطتها، وأرحب بمشاركة وزير خارجية أوكرانيا كوليبا في هذه الجلسة.

إنني أدين روسيا لأخذها بقية العالم رهينة. ومن المؤسف جدا أن روسيا اختارت إنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتلوم الآخرين على الأزمة التي خلقتها بعدوانها.

تدين اليابان العدوان الروسي على أوكرانيا بأشد العبارات الممكنة. ويجب على روسيا أن تسحب قواتها فورا ودون قيد أو شرط من أوكرانيا، وأن تحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وستقف اليابان إلى جانب أوكرانيا وهي تدافع عن نفسها من أجل سلام عادل ودائم.

ينبغي ألا نتسامح مع الانتهاك الواضح لميثاق الأمم المتحدة. وينطبق الأمر نفسه في أي مكان في العالم. وإذا حاول عضو دائم في مجلس الأمن من جانب واحد تغيير الوضع الراهن لأراضي جيرانه بالقوة أو الإكراه، فينبغي مساءلته ومواجهة عواقب تتناسب مع امتيازاته.

إن روسيا تسيء استخدام حق النقض. فحق النقض ليس للإفلات من العقاب. وينبغي أن يجسد المسؤوليات الكبيرة للأعضاء الدائمين. في ذلك الصدد، ترحب اليابان بالتزام فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بالامتناع طوعا عن استخدام حق النقض. وآمل أن ينضم إليهم الأعضاء الدائمون المتبقون.

تحاول روسيا تهديد العالم بخطاب نووي غير مسؤول، ونشر أسلحة نووية في بيلاروس والاستيلاء على محطة زابوريجيا للطاقة النووية وعسكرتها. لا يمكن لليابان أن تقبل تهديدات روسيا النووية، ناهيك عن أي استخدام للأسلحة النووية.

وفي ليلة الغزو، قال الرئيس بايدن أيضا إن الولايات المتحدة وحلفاءنا سيردون بطريقة موحدة وحاسمة، وقد ثبت ذلك أيضا. لقد وقفنا متحدين، ولم نتردد أبدا في دعمنا لأوكرانيا. وقد فرضنا معا جزاءات على الأفراد والكيانات التي تقدم الدعم السياسي والاقتصادي لجهود روسيا الحربية، وقدمنا معا المساعدة الإنسانية والأمنية لأوكرانيا، وستواصل القيام بذلك.

ونسلم زملائنا الروس يقولون إن هذه المساعدة هي سبب استمرار الحرب بطريقة أو بأخرى. ولكن مرة أخرى، تحاول روسيا قلب الواقع رأسا على عقب. والمساعدة الأمنية، بما في ذلك الأسلحة، التي تقدمها الولايات المتحدة وأكثر من 50 بلدا آخر هي لتدافع أوكرانيا عن نفسها، الأمر الذي تتمتع أوكرانيا بحق أصيل فيه، على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وحقيقة الأمر هي: يمكن لروسيا إنهاء هذه الحرب اليوم بسحب قواتها. الأمر بهذه البساطة. وهذا ما قاله العديد منا في هذه القاعة.

وترفض الولايات المتحدة التخلي عن إلحاحية السلام، ولهذا السبب أيدنا، إلى جانب أوكرانيا ودول أعضاء أخرى، قرار الجمعية العامة الذي دعا إلى "سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا" (قرار الجمعية العامة دإط-6/11). وحاولت روسيا تخويف الدول للتصويت ضد هذا القرار، لكن جهودها باءت بالفشل. وقد أوضحت أكثر من 140 دولة عضوا أن السلام يجب أن يكون متجذرا في ميثاق الأمم المتحدة وفي المبادئ الأساسية للسيادة والمساواة والسلامة الإقليمية للدول. ولكن حتى هذه اللحظة، لم تبد روسيا أي اهتمام حقيقي بسلام عادل ودائم. ونتيجة لذلك، لا يزال الشعب الأوكراني يعاني، ولا يزال العالم يعاني.

أظن - في الواقع، أعلم - أن روسيا ستواصل اتباع قواعد لعبتها القياسية وإنكار الحقيقة حول حربها العدوانية. وستواصل الدعوة إلى عقد اجتماعات زائفة للمجلس ودعوة منظري المؤامرة إلى تقديم إحاطات لنا. إنه لأمر مخز حقا. لكن ما لا يمكن إنكاره هو أن الشعب الأوكراني سيواصل الدفاع عن بلده بشجاعة. وستقف الولايات المتحدة

وتمولها بشكل كامل للقيام بأعمال قذرة، وادعى أن غزو أوكرانيا لم يكن سوى "أداة بيد طغمة فاسدة تسعى للمال والمجد دون الاهتمام بالأرواح الروسية". لقد قال ذلك. سيكون من الصعب قول ذلك بشكل أفضل أو بمزيد من الدقة.

لقد سمعنا مرات عديدة أن روسيا اختلفت مع النظام الدولي القائم على القواعد. يدعي الروس مرارا وتكرارا أنهم لا يتفقون معه، ويريدون الانسحاب منه. أعتقد أنه من المهم أن نفهم ما يعنيه كل ذلك.

إن النظام القائم على القواعد، الذي يريده بلدي والغالبية الساحقة من العالم -143 بلدا في الجمعية العامة في آخر إحصاء - ويسعى إلى حمايته هو كل ما بنيناه معا على مدى 78 عاما، شيئا فشيئا، للتحويل من ثقافة الحرب إلى الرغبة المشتركة في السلام والتعاون. إنه يعتمد على أسس ميثاق الأمم المتحدة، وعلى عشرات الاتفاقيات والمعاهدات، وعلى عدد كبير جدا من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وأحكام المحاكم - وكل ذلك التشريع الدولي الثمين الذي نسميه عادة "القانون الدولي". إنه النظام الذي تكون فيه الدول، بغض النظر عن ثروتها وقوتها، متساوية، وحررة في تقرير خياراتها ومستقبلها؛ وحيث تقوم العلاقات بين الدول على الصداقة والاحترام والجهود الصادقة لتحقيق المنافع المتبادلة؛ وحيث تُحترم وتُراعى القواعد والالتزامات؛ وحيث التزمنا جميعا، بما في ذلك روسيا، بالعمل من أجل السلام، وليس الاستعداد للحرب القادمة. إنه ذلك النظام الدولي الذي لم تعد روسيا تريد لأنها ترغب في الثورة عليه بدلا من العمل الجماعي؛ لأنها تريد إملاء الخيارات الجيوسياسية على الآخرين، بما في ذلك أوكرانيا؛ ولأنها تريد فرض طموحاتها الإمبريالية وتعزيز نفوذها على ما تسميه "الخارج القريب"، على ما تراه وتسميه مرة أخرى "العالم الروسي".

في العام الماضي، تسبب انعدام الأمن الغذائي في حدوث هزات صادمة في جميع أنحاء العالم إلى أن اعتُمدت مبادرة حبوب البحر الأسود. وقد أنهت روسيا المبادرة للتو، وهي تراهن مرة أخرى على احتياجات وطعام المحتاجين. والحكم متروك للجميع.

إن هجوم روسيا الهائل على دولة ذات سيادة لا يهدد أوروبا فحسب. إنه اعتداء على الجهد البشري المذهل الذي استثمرناه جميعا

وعلينا أن نعترف بأن مصداقية المجلس آخذة في التآكل. وينبغي إصلاح مجلس الأمن لاستعادة ثقة المجتمع الدولي وتمثيل عالم اليوم، وليس العالم كما كان قبل 80 عاما.

السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر روزماري ديكارلو على إحاطتها المتبصرة التي تزودنا كما هو الحال دائما بمعلومات دقيقة لا جدال فيها بشأن هذه المسألة. نشكر رئاسة المملكة المتحدة على الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الحالة في أوكرانيا ونرحب بكم، سيدي الرئيس، في مقعد الرئاسة.

بعد أكثر من 500 يوم من الحرب المستمرة في أوكرانيا، ما قلناه منذ بداية هذا الجنون لا يزال صحيحا: إنها حرب اختيار ظالمة وغير مبررة، كارثة من صنع رجل واحد، وعمل عدواني خالص.

خلال هذا الوقت، في مناقشاتنا الأسبوعية تقريبا، سمعنا كل شيء ونقيضه. لقد رأينا المسؤولين يعلنون في هذه القاعة بتفاخر، وهم ينظرون مباشرة إلى أعين أعضاء مجلس الأمن، أنه لن تكون هناك حرب. لقد كانت كذبة والجميع، بما في ذلك الجميع في بلدان الجنوب، يعرفون ذلك. ثم، عندما بدأت الحرب، هرعوا ليحددوا أنها كانت مجرد عملية عسكرية خاصة، أي عدوان. ثم زعموا أن روسيا لا ترتكب جرائم أبدا، على الرغم من الأدلة الدامغة والمقززة على القسوة، التي أدت، من بين أمور أخرى، إلى قيام المحكمة الجنائية الدولية بإصدار أوامر اعتقال لقيادتها العليا. ثم زعموا أن روسيا لا تهاجم أبدا البنية التحتية المدنية، باستثناء المناطق السكنية ومراكز التسوق ومنشآت توليد الطاقة والمرافق الصحية والمدارس ورياض الأطفال وفي كل مكان آخر. ولو كان صموئيل بيكيت على قيد الحياة، لشعر بالغيرة. فمسرح العبث يزدهر في روسيا.

إن روسيا، من خلال دعايتها، لم تقوت قط فرصة للدعاء بأنه على الرغم من كل العواقب المدمرة للحرب، لا توجد حقائق، وكل شيء تنظمه أوكرانيا، مدفوعة بالهستيريا الغربية. كان ذلك حتى خرج روسي من أعلى دوائر السلطة في الكرملين، القائد الأتم لمجموعة فاغنر سيئة السمعة، وهي عبارة عن خط تجميع للفظائع، وآلة قتل تملكها الحكومة

وتأسف الإمارات العربية المتحدة لعدم استمرار الاتفاق وتعذر وصول المواد الغذائية الأوكرانية إلى من يعتمدون عليها. وعلى الرغم من أن هذا يبقى قرارا سياسيا، فإن أضعف الفئات المستضعفة هي من يتعين عليها الآن مواجهة الآثار الفعلية لهذا القرار. إن هذه المبادرة كانت من الإيجابيات القليلة التي تمخض عنها هذا النزاع. وقد نشأت هذه الاتفاقات انطلاقا من التزام راسخ بالحوار، ويحدونا الأمل في أن الحوار سوف يسود بين كل الأطراف.

لقد شهد العالم أكثر من 500 يوم من المعاناة منذ اندلاع الحرب. ومن الصعب بيان التكلفة الحقيقية لهذا النزاع. يمكن لأحدهم أن يتحدث عن ملايين النازحين، وعشرات الآلاف من القتلى والجرحى، والوضع المستحيل الذي يواجهه من يعيشون وسط خطوط التماس المتغيرة. قد يتحدث أحدهم عن الدمار الذي أحدثته الحرب والطريق الطويل نحو إعادة البناء الذي ينتظر أوكرانيا. ويمكن لأحدهم أيضا أن يتكلم عن الآثار غير الملموسة - الأسر المفككة، والمجمعات المقتلعة من جذورها، والأطفال المصابين بصدمات نفسية. وسيستمر كل ذلك لفترة طويلة بعد إطلاق الرصاص الأخيرة.

ومنذ اندلاع الحرب، سجلت منظمة الصحة العالمية أكثر من 1 000 هجوم على مرافق الرعاية الصحية في أوكرانيا، بما في ذلك على العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية ووسائل النقل لديها. ونكرر دعوتنا للطرفين إلى احترام التزاماتهما بموجب القانون الدولي. ونشدد على طلب المجلس، في القرار 2286 (2016)، بأن تكفل جميع أطراف النزاع المسلح احترام وحماية جميع العاملين في المجال الطبي ووسائل نقلهم ومعداتهم، فضلا عن المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى.

في الأسبوع الماضي فحسب، كان هناك حالتان تعرض فيهما عاملان في مجال المساعدة الإنسانية لإطلاق النار في خاركييف وزابوريجيا. ونشجع جميع السلطات المعنية على تيسير عمل المنظمات الإنسانية المنقذ للحياة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في وقت لا تزال فيه الاحتياجات الإنسانية كبيرة ويواجه المدنيون انقطاعا مستمرا في الإمداد بالطاقة في جميع أنحاء البلد.

منذ الحرب العالمية الثانية لبناء السلام العالمي من خلال سيادة القانون الدولي. فليكن واضحا أن هزيمة روسيا في أوكرانيا لا تعني انتهاء روسيا. بل ستعني انتهاء العدوان ووضع حد لتجاوز القواعد الراسخة والمقبولة عالميا، لصالح السلام المستدام في أوروبا والعالم. ومن ناحية أخرى، فإن انتصار روسيا يعني أن تكون الغلبة للقوى الإمبريالية وإقرار الحرب كوسيلة للهيمنة على جيرانها. ونحن لا نريد أيا من ذلك، ولا يمكننا قبوله. ولذلك يجب أن يتواصل الدعم لأوكرانيا إلى أن تدرك روسيا أن منطق القوة قد فشل.

وأود أن أختتم بياني بالعودة إلى درس من دروس التاريخ - فالحروب، مهما طال أمدها، لا تتوم إلى الأبد. وستنتهي الحرب التي اختارتها روسيا أيضا - وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل للجميع، بما في ذلك الشعب الأوكراني وروسيا ذاتها. ولهذا السبب ينبغي أن يظل باب الدبلوماسية مفتوحا.

ونؤيد تأييدا تاما صيغة أوكرانيا للسلام من أجل سلام شامل وعادل ومستدام. وينبغي لها أن تحترم استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دوليا، كما يحميها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأي حل آخر لن يؤدي إلى سلام دائم، بل إلى إرجاء الصراع ليس إلا.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية الوافية، وأعرب عن تقديري لكم، معالي وزير الخارجية كليفرلي، لتروؤسكم هذه الجلسة. وأرحب أيضا بالوزراء والممثلين الرفيعي المستوى الآخرين الذين انضموا إلينا اليوم.

إن الثمن الذي تُكبده الحرب في أوكرانيا للمدنيين فادح. وأبعد من ذلك، فإن تبعات هذا النزاع تتردد أصدائها في جميع أنحاء العالم. ومنذ الاتفاق على مبادرة حبوب البحر الأسود ومذكرة التفاهم بشأن تصدير الأسمدة والمنتجات الغذائية الروسية قبل عام تقريبا، كان لها بالغ الأثر على مستوى العالم. والتغير في أسعار الحبوب بعد الإعلان صباح اليوم عن إنهاء المبادرة يبين أهميتها.

وأناشد المجلس أن تكون الاختلافات بين توقعات عام 1945 وواقع اليوم تذكرة بالجهود الإضافية التي علينا جميعاً أن نبذلها لإعلاء صوت السلام وإقامة مسارات ذات مصداقية للحوار لمساعدة أوكرانيا والاتحاد الروسي على وقف هذه الحرب التي لا داعي لها.

وتود غانا، من جانبها، أن تسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، نشدد على ضرورة أن تستجيب الأطراف للنداءات الداعية إلى الوقف الفوري للقتال. إن عسكرة النزاع، التي توجبها الاختيارات القتالية الواضحة للطرفين، لم تغير ديناميات النزاع بشكل كبير في الميدان. ونظراً لغياب رسالة مشتركة من المجلس، فقد كاد أن يفوت الألوان للأطراف لأن تصغي إلى صوت الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة، التي دعت، في جميع قراراتها، إلى إنهاء الحرب فوراً لصالح التوصل إلى تسوية سلمية.

ثانياً، وبالنظر إلى الخسائر في صفوف المدنيين، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والدمار الواسع النطاق الذي واكب هذه الحرب، فإننا مضطرون للتأكيد للأطراف المتناحرة على التزامها بالامتثال الصارم للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما ضرورة تمييز السكان غير المقاتلين بغية تجنب إلحاق الأذى بهم وبالمرافق الحيوية لبقائهم. إن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية أمر غير مقبول أخلاقياً ويشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما نحث أوكرانيا والاتحاد الروسي على قبول المبادئ الخمسة المحددة التي طرحها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان أمان وأمن محطة زابوريجيا للطاقة النووية. ونود أن نعرب عن تقديرنا للاستجابة الإنسانية المنسقة التي تقودها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والشركاء الدوليين، حيث كانت جهودهم حيوية في طمأننة شعب أوكرانيا على أن بقية العالم لم تتجاهله.

ثالثاً، بغية إدارة التأثير السلبي للحرب في أوكرانيا على دول ثالثة من المهم كفالة وصول الحبوب المنتجة فيها إلى السوق العالمية.

ومن جانبها، تقوم الإمارات العربية المتحدة بتوزيع ما قيمته 100 مليون دولار من المساعدات لأوكرانيا، بما في ذلك توفير مولدات كهربائية ومصابيح الصمامات الثنائية الباعثة للضوء للمدنيين، وإمدادات للرضع، فضلاً عن منحة بقيمة 4 ملايين دولار لبرنامج تدعم رعاية الأطفال الأيتام، في إطار مؤسسة أولينا زيلينسكا. وستواصل الإمارات العربية المتحدة جهودها الإنسانية للمساعدة في تخفيف المعاناة على أرض الواقع.

إن إعلان اليوم جاء مخيباً للآمال، لكنه ينبغي ألا يثني عن بذل جهود جماعية لإنهاء الحرب. وستواصل الإمارات العربية المتحدة الدعوة إلى ذلك ودعم كل الجهود الحقيقية للتخفيف من آثار الحرب. التهدة والحوار ضروريان لتحقيق سلام مستدام وعادل، سلام يتسق وميثاق الأمم المتحدة ويحترم سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها.

السيد أغيमान (غانا) (تكلم بالإنكليزية): 510 أيام انقضت منذ بدء الحرب على أوكرانيا. وللأسف، نحن اليوم أكثر ابتعاداً عن إيجاد حل للنزاع عما كنا عليه عندما بدأ، وتعميق الخلافات يمكن أن يتسبب في إلحاق ضرر واسع النطاق وطويل الأجل بتعددية الأطراف وطموحنا المشترك من أجل السلام والأمن العالميين.

وقد رأينا بالفعل إزهاق عدة آلاف من الأرواح من كلا الجانبين؛ ودمرت مدن بأكملها؛ وتتعرض الضمانات ضد المنشآت النووية للخطر؛ والخطاب الرنان والطائش بشأن الأسلحة النووية يهدد بتخفيض عتبة استخدامها؛ وانتشار الأسلحة الخطيرة واستخدامها يقوضان طموحاتنا الجماعية بشأن تحديد الأسلحة.

ولم يقتصر أثر الحرب الوحشية على أوكرانيا على جماهيرها التي تعاني. بل ألقى بظلاله القاتمة على العالم بأسره، مما فاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان التي كانت تعاني بالفعل من الآثار السلبية لوباء مرض فيروس كورونا. كما تستجيب مذاهب الأمن القومي المتغيرة للحرب في أوكرانيا بطرق قد لا تدعم بالضرورة تعزيز أمننا الجماعي.

وإن أشكر المملكة المتحدة على تنظيم هذا الاجتماع وأرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها وكيلا الأمين العام روزماري ديكارلو،

وتستغرقها الأزمة فإنها ستحل بالوسائل السياسية في نهاية المطاف. والآن ارتفعت الأصوات العقلانية الداعمة لاستئناف المحادثات من أي وقت مضى، حيث قدمت بلدان نامية من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مقترحات للسلام ربما يختلف محتواها بيد أنها تعبر جميعا عن رغبة أكيدة في حل الأزمة سياسيا. وينبغي أن يعمل طرفا النزاع معا لإيجاد أرضية مشتركة لاستكشاف الحلول بحيث يراعي كل منها شواغل الآخر فضلا عن الاستجابة للحقائق في المنطقة والمساعدة على التغلب على خلافتهما. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا لتهيئة الظروف اللازمة لوقف إطلاق النار وتوفير مناخ مؤات لمحادثات السلام.

تعدُّ الأزمة الأوكرانية مظهرا رئيسيا من مظاهر الشواغل الأمنية المتضاربة في أوروبا وتقدم العديد من الدروس الجديرة بالتأمل العميق والتفكير، حيث بينت مرة أخرى أن السعي إلى الأمن المطلق والتحريض على المواجهة بين الكتل وتوسيع التحالفات العسكرية ممارسات تجسد طريقة تفكير عفا عليها الزمن علاوة على خطورتها لأنها تسبب الاضطرابات والقلق لأوروبا وللعالم بأسره. ويكمن الحل النهائي للأزمة في التمسك بمفهوم مشترك وشامل وتعاوني ومستدام للأمن وتعزيز منظومة أمنية أوروبية متوازنة فعالة ومستدامة.

ثانيا، يجب علينا أن نسيطر على النتائج غير المباشرة للأزمة لا سيما وأن تعافي الاقتصاد العالمي بعد الجائحة كان بطيئا. لقد تفاعلت الأزمة الأوكرانية مع عوامل أخرى ووجهت ضربة قاسية للتنمية العالمية، مما أدى إلى هشاشة الأمن الغذائي والطاقة والأمن المالي على النطاق العالمي بينما تواجه البلدان النامية صعوبات متزايدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن نسخر ما لدينا من موارد مالية محدودة وطاقة للتصدي لتحدياتنا العالمية المشتركة. وينبغي للبلدان المعنية أن توقف فورا إساءة استخدامها للجزاءات الانفرادية والسيطرة عن بعد لضمان سلاسل صناعية وسلاسل توريد عالمية آمنة وسلسة. ويجب علينا أن نزيد الدعم والمساعدة للبلدان النامية وأن نتخذ المزيد من الإجراءات الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي. تقدر الصين الدور الهام لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب

وفي ذلك الصدد، نشعر بخيبة أمل عميقة لعدم تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التي تمكنت من إيصال أكثر من 32 مليون طن من السلع الغذائية إلى 45 دولة منذ أن بدأت في تموز/يوليه 2022. إن من شأن تجديد المبادرة جنبا إلى جنب مع حل للتحديات المتصلة بتصدير الأمونيا إلى الأسواق العالمية فضلا عن تصدير المنتجات الزراعية والأسمدة الروسية على النحو المتوخى في مذكرة التفاهم بين الاتحاد الروسي والأمم المتحدة أن يساعد على منع ارتفاع أسعار الأغذية العالمية على أساس المضاربة فضلا عن تعزيز الأمن الغذائي العالمي والقضاء على الآثار غير المباشرة الأخرى.

في الختام، أود أن أكرر مدى عدم جدوى استخدام القوة أداة لإقامة العلاقات مع الدول في عصرنا الحالي. إن ذلك لن يخدم مصالح الآخرين بشكل جيد ولا يمكنه ذلك في ظل الظروف الراهنة. إن نبذنا المشترك للحرب في الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة يجسد الموقف الثابت للمجتمع الدولي إزاء هذه المسألة. ونتوقع أن يدفعنا هذا الالتزام وغيره من الأصوات المعتدلة إلى البحث عن طريق سلام دائم وشامل لأوكرانيا والاتحاد الروسي من خلال الحوار والدبلوماسية.

أخيرا، أود أن أعرب عن تأييد غانا الثابت لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. ولا يزال التزامنا كاملا بذلك.

السيد غنغ شوانغ (الصين): (تكلم بالصينية): منذ أن بدأت الأزمة الأوكرانية طال أمدها واتسع نطاقها وأصبحت أكثر تعقيدا على نحو متزايد علاوة على زيادة قسوتها وخطورتها وعدم التنبؤ بها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معا للحيلولة دون خروج الحالة عن نطاق السيطرة والتوصل إلى وقف لإطلاق النار وإنهاء القتال في أقرب وقت ممكن لأجل التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة.

لدي أربع نقاط أود التعليق عليها. أولا، يجب أن نضاعف الجهود لتعزيز محادثات السلام، حيث بينت التطورات في ساحة المعركة أنه لا يمكن حل الأزمة الأوكرانية بالوسائل العسكرية وأن استمرار النزاع لن يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة بالمدينين، بل ربما يؤدي إلى أوضاع لا يمكن التنبؤ بها أو إصلاحها. وبغض النظر عن المدة التي

وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا يتمثل موقف الصين الثابت في أنه يجب حماية سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية فضلا عن الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف. وينبغي لنا دعم جميع الجهود المفضية إلى التسوية السلمية للأزمة. لقد حافظنا على اتصال وثيق مع أطراف النزاع والأطراف المعنية الأخرى والبلدان النامية بشكل عام، واتخذنا تدابير عملية لتعزيز محادثات السلام بشكل فعال علاوة على تخفيف شدة الأزمات الإنسانية والسيطرة على نتائجها غير المباشرة. في فبراير/ شباط أصدرت الصين ورقة موقف بشأن حل سياسي للأزمة الأوكرانية تحتوي على 12 اقتراحا بما في ذلك احترام السيادة ووقف إطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية وبدء محادثات السلام وإنهاء الجزاءات الانفرادية المفروضة. وستواصل الصين استخدام تلك الورقة أساسا للعمل مع المجتمع الدولي لتعزيز التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشيد برئاسة المملكة المتحدة وبكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة. ونشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الثاقبة ونرحب بمشاركة عدد من الوزراء والشخصيات الرفيعة المستوى في هذه المناقشة.

بينما نجتمع اليوم، يستمر النزاع في أوكرانيا بلا هوادة، مع تزايد الخسائر البشرية وتفاقم التداعيات العالمية. فمن هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 إلى صعود تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام وتوغلها وانتشارهما في أفريقيا، شهدت السنوات العشرون الماضية نزاعات كثيرة غيرت التاريخ وترتبت عليها آثار عالمية.

والآن علينا إضافة النزاع في أوكرانيا إلى قائمة الكوارث المهلكة التي نعيشها. إن الحرب في أوكرانيا مأساة القرن الحادي والعشرين. تتفاقم على مرأى ومسمع منا جميعا وأمام تمحيص العالم بأسره. تخاض الحرب في ساحة المعركة وأمام الرأي العام الذي بات حائرا. وقد أودى النزاع حتى الآن بحياة الآلاف، وأدى إلى تدمير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الحيوية، وتسبب في نقص الغذاء على صعيد

في تحقيق الاستقرار في أسواق الأغذية العالمية وتأمل أن تتمكن الأطراف المعنية من حل المسألة من خلال الحوار والتشاور.

ثالثا، ينبغي بذل أكبر جهد ممكن للاستجابة للأزمة الإنسانية. لقد شرد ملايين الأشخاص بسبب النزاع الذي طال أمده ودمرت البنية التحتية الهائلة والأساسية. ويجب على أطراف النزاع التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني وأن تتبع مبادئ الضرورة والتميز والتناسب، فضلا عن حماية المدنيين والهيكل الأساسية المدنية مع السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بصورة عاجلة وآمنة ودون عوائق وعدم ادخار أي جهد ممكن للقضاء على معاناة المدنيين. ويظل النساء والأطفال أكثر الفئات ضعفا في النزاعات المسلحة ويجب إيلاؤهم اهتماما خاصا. وتشجع الصين المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية على زيادة المساعدة الإنسانية للمتضررين من الأزمة على أساس التقيد بمبادئ تقديم الإغاثة الإنسانية.

إن من شأن النقل غير المسؤول للقنابل العنقودية أن تترتب عنه مسائل إنسانية. وينبغي معالجة الشواغل الإنسانية والاحتياجات الأمنية العسكرية المشروعة بصورة متوازنة. وينبغي توخي الحذر وضبط النفس في نقل القنابل العنقودية.

رابعا، يجب كفالة الأمان والأمن النوويين. لقد شهدت محطة زابوريجيا للطاقة النووية والمنطقة المحيطة بها مخاطر عسكرية متزايدة وتكرر ورود التقارير عن انفجارات سمعت مؤخرا في تلك المناطق، الأمر الذي يبعث على القلق العميق. وندعو أطراف النزاع مرة أخرى إلى التحلي بالعقلانية والحفاظ على ضبط النفس قدر الإمكان والتقيد باتفاقيات الأمان النووي وغيرها من القوانين الدولية علاوة على الالتزام القاطع بعد التسبب في وقوع حوادث نووية. تؤيد الصين الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مواصلة الاتصال بجميع الأطراف والاضطلاع بدور بناء في ضمان أمان وأمن المرافق النووية الأوكرانية. وما برحت الصين ترى أنه لا ينبغي استخدام الأسلحة النووية وأنه لا يمكن الفوز بالحروب النووية وأنه لا ينبغي خوضها أبدا. كما نواصل الدعوة إلى بذل كل جهد ممكن للحيلولة دون تصاعد النزاع إلى أزمة نووية.

الأوسع نطاقا لعدوان روسيا على الأمن الغذائي وأمن الطاقة والسلامة النووية والبيئة.

ويجب التمسك بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يجب على روسيا أن توقف فوراً قصفها غير القانوني والعشوائي للمدنيين والبنية التحتية المدنية.

إن حالة حقوق الإنسان في الأراضي التي تحتلها روسيا تشكل أيضاً مصدر قلق بالغ. وكما سمعنا من فورنا من وكالة الأمين العام ديكارلو، فإن الأرقام والإحصاءات الواردة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مروعة ومزعجة بشدة. وعلاوة على ذلك، كما هو موضح في النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية المستقلة في أوكرانيا، نفذت القوات المسلحة الروسية هجمات قد تشكل جرائم حرب. وتشمل هذه الهجمات عمليات الاعتداء العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وعمليات الإعدام، والتعذيب، والسجن غير القانوني، والاحتجاز للإنساني، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وترحيل الأطفال ونقلهم بصورة غير مشروعة.

إن محاسبة الجناة على أفعالهم وضمن حقوق الضحايا في التعويضات والعدالة هي مبادئ أساسية. ونحن نؤيد تأييداً تاماً العمليتين الجاريتين في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية. ونرحب أيضاً بإنشاء المركز الدولي الجديد لمحاكمة جريمة العدوان على أوكرانيا، الذي سينسق الجهود لجمع الأدلة وحفظها وتخزينها، وإنشاء سجل مجلس أوروبا للأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا.

وبعد أقل من عام على إرساء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، جرى تصدير أكثر من 32 مليون طن من السلع الغذائية إلى 45 بلداً عبر ثلاث قارات. لقد أثبتت المبادرة أنها شريان الحياة للملايين، حيث تعمل كخط دفاع رئيسي ضد انعدام الأمن الغذائي العالمي الذي تسارع بسبب الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا. واليوم، يساور مألظة قلق عميق إزاء قرار الاتحاد الروسي بعدم تجديد تلك المبادرة مرة أخرى.

العالم. وينذر بعودة استراتيجية حافة الهاوية النووية. ونشعر بخيبة الأمل لأن جميع الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع - بما في ذلك مبادرة سلام أفريقية - ذهبت سدى.

ولم تحظ أي مسألة أخرى قيد نظر المجلس في العام ونصف العام الماضيين بالاهتمام والموارد كما حدث مع تلك المسألة. وترى موزامبيق أن استمرار المواجهة المسلحة في أوكرانيا ليس الحل لمصلحة الأطراف ومصالح المجتمع الدولي بأسره. وهناك خطر من أن يفضي الفشل في حل النزاع على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة إلى انعدام الثقة في مفهوم أمننا الجماعي ومسؤوليتنا الجماعية عن صون السلم والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. إن عالماً منقسماً على هذا النحو لن يتمكن من حشد الموارد والإرادة السياسية اللازمة لمواجهة التحديات العالمية الأخرى التي لا حصر لها التي تواجهها اليوم. وتتراوح تلك التحديات بين تغير المناخ والإرهاب العالمي وبين التهديدات الصحية العالمية إلى تفاقم عدم المساواة.

وما فتئت موزامبيق تدعو أطراف النزاع إلى تحمل المسؤولية عن حماية المدنيين. ويجب أن تكفل الامتثال للقانون الدولي المنطبق والقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، نرى أنه يجب على الأطراف أن تستنفد جميع سبل الحوار من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع. وفي ذلك السياق، تود موزامبيق أن تكرر دعوتها إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية. وندعو إلى العودة إلى المفاوضات المباشرة بين الأطراف بشكل عاجل ومع الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين

العام ديكارلو على إحاطتها الرصينة والمهمة اليوم.

لقد دعا المجتمع الدولي مراراً إلى سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا يقوم على الدعم الكامل لاستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، بما في ذلك من خلال قرارات الجمعية العامة. وتعرب مالطة عن تأييدها للمبادئ والأهداف الرئيسية لصيغة السلام الأوكرانية، التي تعالج أيضاً التداعيات العالمية

من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن متكلمين من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وكانت النهج وبنود جدول الأعمال التي دُعوا إلى التكلم بشأنها ومكوناتها متباينة. وفي كل حالة، سعت إكودور إلى تقديم إسهام حقيقي في الموضوع المحدد. ولكن هناك عنصر واحد متكرر لم يتغير ولن يتغير ما دام هذا الانتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي مستمرا. وهذه هي الدعوة التي وجهها أعضاء المجلس بالإجماع عمليا إلى إنهاء الاحتلال والعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، على النحو الذي أمرت به محكمة العدل الدولية في 16 آذار/مارس 2022 وتمهيد الطريق لحل سلمي دائم. وفي هذا الصدد، بعثت الجمعية العامة أيضا برسالة قوية باتخاذها القرار دإط-6/11، بشأن مبادئ الميثاق التي يقوم عليها السلام الشامل والعدل والدائم في أوكرانيا. وينبغي للمجلس أن يسترشد بذلك القرار. وأود اليوم أن أشدد على أربع نقاط أخرى.

أولا، يجب أن نتخلى عن عقلية هيمنة دولة على دولة أخرى بالتفوق العسكري وأن نتحرك نحو عقلية الدبلوماسية، إذا أردنا تجنب نزاع أوسع نطاقا والسعي إلى سلام دائم.

ثانيا، يجب أن نعترف بالإسهام القيم لمنظومة الأمم المتحدة وشركائها على أرض الواقع، سواء كنا نتكلم عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على سبيل المثال لا الحصر.

ثالثا، نشدد على ضرورة أن تحترم الأطراف احتراما كاملا التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، مما يعني عدم شن هجمات على العاملين في المجال الإنساني ومعداتهم. ونحث الاتحاد الروسي على السماح بإبصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. ونشجع التبادل الآمن للأسرى. ونأسف لانتهاكات حقوق الطفل ولحقيقة أن الغزو الذي طال أمده لا يزال يحصد الأرواح.

رابعا، نعرب عن خيبة أملنا العميقة إزاء إعلان الاتحاد الروسي انسحابه من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، قبل خمسة أيام فقط

وهذا مثال آخر على تسييس الاحتياجات الإنسانية، وهو ما شهدناه أيضا في الأسبوع الماضي فيما يتعلق بالملف السوري. ومن الأهمية بمكان توسيع نطاق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وتأمينها لتخفيف الضغط على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. إن تسليح الغذاء أمر غير مقبول.

وأختتم بياني بالتشديد على أن الحرب العدوانية التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا، بلا استقزاز ولا مبرر، لا تزال تتسبب في انتهاكات إنسانية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتسبب صدمة عميقة بين الأجيال وتفاقم الأزمات العالمية في إمدادات الغذاء والطاقة. ونحث الاتحاد الروسي مرة أخرى على الوقف الفوري لجميع الأعمال القتالية وسحب جميع قواته ومعداته العسكرية بدون شروط وبشكل كامل من كامل أراضي أوكرانيا.

السيد بيريس لوسي (إكودور) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة. أقدر الإحاطة التي قدمتها وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو.

منذ بداية فترة عضوية إكودور في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2023، ناقشنا مسألة العدوان العسكري على أوكرانيا عشرات المرات على الأقل. وقد ركزت تلك الجلسات في بعض الأحيان على حالة العدوان وآفاق السلام؛ وفي بعض الأحيان على حماية المدنيين؛ وفي بعض الأحيان على حماية الحريات، بما في ذلك حرية الفكر والمعتقدات الدينية؛ وفي بعض الأحيان على عمليات نقل الأسلحة. وأحيانا بشأن مسائل مثل حالة الأمن والأمان النوويين في زابورجيا، أو تصدعات سد كاخوفكا. وقد قررت الرئاسة في بعض الجلسات، مثل جلسة اليوم، أو جلسة 24 شباط/فبراير (انظر S/PV.9269)، عقد تلك الجلسات، بينما عقدت جلسات أخرى بناء على طلب الولايات المتحدة وألبانيا، أو بناء على طلب أوكرانيا، أو بناء على طلب روسيا، أو بناء على طلب إكودور وفرنسا، بشأن الحالة الإنسانية أساسا.

وخلال تلك الأشهر الستة، استمع المجلس إلى إحاطات من الأمين العام أنطونيو غوتيريش ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

المزيد من العنف ولن يساعد على إنهائه. وعادة ما يصبح وجود الأسلحة والذخائر بكميات كبيرة عاملا مزعزا للاستقرار في الأجل الطويل، مما يعرض للخطر فرص السلام الدائم في المنطقة ويؤجج النزاع في كل مكان. وتجدد البرازيل نداءها إلى الطرفين بإعطاء الأولوية الأولى لرفاه السكان المدنيين على جانبي الخطوط الأمامية.

إن النزاع في أوكرانيا يؤثر علينا جميعا، بما في ذلك في المناطق البعيدة عن منطقة القتال. والبلدان النامية معرضة بشكل خاص للآثار الجانبية التي تحدثها الحرب على اقتصاداتها وأمنها الغذائي وأمنها في مجال الطاقة. وقد أسهمت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب إسهاما هاما في تثبيت الأسعار الدولية للأغذية والأسمدة. وفي الأشهر الأخيرة، أصبح التنفيذ الكامل لاتفاقات اسطنبول صعبا بشكل متزايد، مما يعرض للخطر انتظام التجارة في المنتجات والمدخلات الزراعية عبر الموانئ في البحر الأسود. وفي ظل عدم وجود اتفاق على سلام شامل ودائم، نحث الأطراف المعنية على ألا تدخر جهدا لتجديد الاتفاق الذي وصفته وكالة الأمين العام ديكارلو، في إحدى جلساتها السابقة، بأنه منارة أمل. ونرحب بجهود الأمين العام في السعي المستمر للتوصل إلى حل توفيق بين الأطراف من أجل كفالة الأمن الغذائي والتغذية الكافية لملايين البشر، وخاصة في أقل البلدان نموا. ومن شأن ذلك أن يبقي على الأمل في أن النزاع سينتهي بطريقة ما.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المملكة المتحدة على إيلاء اهتمام خاص للحالة في أوكرانيا. وأشكر أيضا وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها، على الرغم من قناتها. وأرحب بمشاركة وزير خارجية أوكرانيا في جلسة اليوم.

في الشهر الماضي، عُقد المؤتمر الثاني لتعافي أوكرانيا في لندن. واستضافت سويسرا المؤتمر الأول في تموز/يوليه 2022. وفي كل من لوغانو ولندن، أثبت المجتمع الدولي أنه ملتزم التزاما راسخا بدعم أوكرانيا في عملية إعادة البناء. إن احتمال إعادة الإعمار في المستقبل أمر ضروري عندما نجد، في أعقاب العدوان العسكري الروسي أن الآلاف من الناس قُتلوا وأن البنية التحتية لأوكرانيا دُمّرت

من انقضاء سنة على الاتفاق. ومن خلال شحن 32 مليون طن متري من المواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية، كانت المبادرة حيوية لملايين الأشخاص، بما في ذلك في أفغانستان واليمن والقرن الأفريقي، وحالت دون مزيد من التدهور في الأمن الغذائي في العالم. وذلك سبب إضافي يجعل العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا لا يجب أن يستمر يوما آخر، لأنه خارج عن القانون الدولي وبسبب عواقبه على أوكرانيا، وروسيا ذاتها، وتأثيره العالمي.

السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

تأسف البرازيل أسفا عميقا لاستمرار الخسائر في الأرواح البشرية، ولا سيما في صفوف المدنيين الأبرياء. ونعرب عن تضامننا مع أسر الضحايا ومع ملايين المواطنين الأوكرانيين الذين يجدون أنفسهم لاجئين أو مشردين داخليا.

ومرة أخرى، نضم صوتنا إلى أصوات الأعضاء الآخرين في إدانة الهجمات على المناطق السكنية وتدمير البنية التحتية المدنية، ولا سيما المستشفيات والمدارس. ونود أن نذكر أعضاء المجلس بأن على أطراف النزاعات التزامات واضحة بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، نعتقد أن مجرد إدانة الأعمال غير القانونية أثناء الحرب لن يُقربنا من السلام. ونحث كلا الجانبين على وقف تصعيد القتال وبدء مناقشات بشأن معايير اتفاق سلام شامل، مع مراعاة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، فضلا عن الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونشجع الأطراف على السعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع وفقا للمادة 33 من الميثاق. وهذا هو جوهر المقترحات العديدة التي طرحتها جهات مختلفة لتيسير الحوار، مثل مبادرة السلام للقادة الأفارقة في الشهر الماضي.

ويمكن لعمليات النقل المكثف للأسلحة الفتاكة للغاية إلى ساحة المعركة أن تزيد من تقويض احتمالات التوصل إلى نتيجة سلمية. والتدفق المتزايد للأسلحة إلى منطقة النزاع لن يؤدي إلا إلى تأجيج

وأن الأمن الغذائي العالمي تَقَوَّضَ، فيما تحطمت الثوابت. واسمحوا لي أن أوضح.

أولاً، سمعنا للتو من وكالة الأمين العام أن الخسائر في الأرواح البشرية في أوكرانيا هائلة. وفي الأسبوع الماضي، قُتل مدنيون في منطقة زابوريجيا أثناء تلقيهم مساعدات إنسانية. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك تدمير البنية التحتية الأوكرانية، التي ستكون إعادة بنائها مهمة جسيمة للغاية. واستمرار ارتفاع الخسائر أمر غير مقبول. ونكرر دعوتنا لروسيا للبدء على الفور في وقف التصعيد ووقف جميع العمليات القتالية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية دون تأخير. ونريد أن نُذكر الجميع بأن القانون الدولي الإنساني يحمي المدنيين والبنى التحتية المدنية، التي لا ينبغي أبداً أن تكون أهدافاً. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن قلق سويسرا العميق إزاء استخدام الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية في أوكرانيا. وتدعو سويسرا، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقيتي أوتاوا وأوسلو، جميع الدول والأطراف في النزاع، إلى الامتناع عن استخدام هذه الأسلحة. إذ يشكل الاستخدام العشوائي أو غير المتناسب للقوة انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني.

ثانياً، إن استعادة الأمن الغذائي العالمي أمر ملح. لقد سقط الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم فريسة لانعدام الأمن الغذائي منذ بدء العدوان العسكري الروسي. وأحدثت الترتيبات المتفق عليها في اسطنبول تغييراً بالنسبة لهم. وندين قرار روسيا بشأن تلك الاتفاقات ويحدونا الأمل في تجديدها في المستقبل القريب.

ثمة مأساة تتفاقم أمام أعيننا، مأساة سببها الأساسي هو الانقلاب المناهض للدمية في كييف عام 2014، الذي حرضت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون في تقاليد استعمارية خالصة. إن دوافع الأشخاص الذين يقودون نظام كييف منذ ذلك الحين لا علاقة لها بمصالح أوكرانيا. وعلى الرغم من تطلعات غالبية الأوكرانيين، ومن أجل إرضاء تركيز الغرب على المواجهة مع بلدنا، فقد تخلى أولئك الأشخاص عن السلام وحسن الجوار مع روسيا والمعاملة غير التمييزية لجميع القوميات التي يمثلها أولئك الذين يعيشون في أوكرانيا وبدأوا في الترويج بالجملة للنزعة القومية وتبرئة مجرمي الحرب النازيين بوتيرة سريعة جداً.

وبشبهه حرباً دموية على سكان دونباس الناطقين بالروسية قبل تسع سنوات، صعد نظام كييف عمداً وعن قصد الأزمة الأوكرانية

أخيراً، شهدنا عودة ظهور شبح كنا نعتقد أننا قد تخلصنا منه - حرب عدوانية تشنها دولة ذات سيادة ضد دولة أخرى ذات سيادة بهدف التوسع الإقليمي. لقد تحطمت ثوابتنا. وإذ نواجه كل هذه التحديات، يجب أن نجد أساساً متيناً، وهو ما يتوفر لدينا في ميثاق الأمم المتحدة. ربما كنا نظن أن الانتهاك الصارخ للميثاق من شأنه أن يقوض سلطته، ولكننا على العكس من ذلك، رأينا أن الغالبية العظمى من الدول تؤكد من جديد أهميته. فقد أدانت أكثر من 140 دولة العدوان على أوكرانيا. وتشكل مبادئ الميثاق وقرار الجمعية العامة دإط-6/11، المتخذ في

انعدام الضمير لمنع عقد جلسة استثنائية للمجلس طلبنا عقدها فيما يتعلق بذلك الاستفزاز وتصرفت بطريقة لا تليق ببلد يرأس مجلس الأمن وعضو دائم فيه بينما كان من الواضح أنها متواطئة مع نظام كييف. كان الاستفزاز في بوتشا هو الستار اللازم لإعطاء القيادة الأوكرانية غطاء لاختيار طريق المواجهة المسلحة مع روسيا بدلا من السلام. وفي الوقت نفسه، وبدلا من أن تقوم الدول الغربية بمبادرات دبلوماسية، ضاعفت جهودها لتزويد أوكرانيا بالمساعدات والأسلحة الغربية. وكانت تكلفة ذلك القرار المشؤوم بالنسبة لأوكرانيا هي قتل وتشويه مئات الآلاف من الشباب الأوكرانيين، في حين يواصل نظام كييف حتى اليوم إلقاءهم في مفرمة اللحم البشري على الجبهتين الشرقية والجنوبية في محاولته العبثية ليثبت لرعاته الغربيين قدرة أوكرانيا على الانتصار. ومنذ ذلك الحين، فقد البلد بالفعل عدة كتائب ومن الناحية العملية خسر جميع أسلحته.

بما أن هناك عددا من الوزراء الغربيين بيننا اليوم، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد مسؤولية حكومات بلدانهم عن المأساة المستمرة التي يعاني منها شعب أوكرانيا. فمن خلال دفع أوكرانيا بشكل منهجي نحو الحرب مع روسيا بدلا من تنفيذ اتفاقات مينسك، كانت تلك الحكومات لا تسترشد إلا بمصلحتها الجيوسياسية المتمثلة في إضعاف روسيا. ومن أجل بلوغ تلك الأهداف التي لا يمكن تحقيقها، تغاضت عن إقامة نظام دكتاتوري شمولي حقا في كييف، شن حربا على مواطنيه الناطقين بالروسية في الجزء الشرقي من البلد. ولم تتمكن، لثماني سنوات، من ملاحظة أن القذائف الأوكرانية كانت تقتل النساء والأطفال وكبار السن المسالمين. واليوم، فإنهم يُقتلون بالقذائف والصواريخ بعيدة المدى المقدمة من الغرب لأن القذائف الأوكرانية لم تعد قادرة على الوصول إلى دونيتسك المسالمة والمدن الأخرى وانقطعت إمداداتها تقريبا. ومن أجل زيادة معاناة المدنيين، قرر الغرب تزويد القوات المسلحة الأوكرانية بقذائف اليورانيوم المستنفد والقنابل العنقودية، فضلا عن تجاهل قصف أوكرانيا المستمر لمحطة زابورجيا للطاقة النووية وتدمير محطة كاخوفكا للطاقة الكهرومائية والهجمات الإرهابية الفظيعة على الأراضي الروسية، التي تُظهر الطابع الإرهابي للسلطة في أوكرانيا.

إلى مواجهة عسكرية مع روسيا. واضطررنا إلى الدفاع عن النساء والأطفال والشيوخ الذين كانت كييف تبيدهم أمام أعين ما يسمى بالعالم الغربي المتحضر بعد أن رفضت أوكرانيا ورعاتها الغربيون نهائيا الامتثال لاتفاقات مينسك، التي أقرها مجلس الأمن. وكما نعلم الآن جيدا، طوال تلك السنوات كانت تلك الوثيقة مجرد ستار لإخفاء النوايا الحقيقية للدول الغربية التي كانت تجهز أوكرانيا للحرب مع روسيا. ولهذا السبب، فإن تباكي جميع زملائنا الغربيين على ما يسمى بالعدوان الروسي غير المبرر والحرب الاختيارية لم يعد يقنع أحدا. وبالنسبة لأي شخص قادر على إجراء تحليل دون تحيز، من الواضح تماما أنه لم يكن لدينا أي خيار وأن القنبلة الموقوتة التي انفجرت في 24 شباط/فبراير 2022 قد جهزها الغرب منذ عام 2014 على الأقل - ولكن في الواقع قبل ذلك.

كما نعلم جميعا، في نيسان/أبريل 2022 - أي بعد أكثر من شهر بقليل من بدء العملية العسكرية الخاصة - رفضت أوكرانيا خطة سلام لتسوية الأزمة كان مفاوضوها قد وقعوا عليها بالفعل والتي كان من المفهوم أنها تشمل ضمانات أمنية دولية لأوكرانيا. وكما ندرك جميعا الآن، فقد حدث ذلك بمشاركة مباشرة من المملكة المتحدة التي أقرت قيادتها في ذلك الوقت رئيس نظام كييف بأن أوكرانيا ستكون قادرة على هزيمة روسيا بدعم غربي. وكان ذلك عندما بدأت جديا المرحلة الساخنة من حرب الناتو بالوكالة على روسيا، الحرب التي تُشن حتى سقوط آخر أوكراني، حيث حُوت أوكرانيا بشكل أساسي إلى شركة عسكرية خاصة تعاقدت معها واشنطن ولندن وبروكسل. ومن أجل ضمان عدم وجود سبيل للتراجع أمام السلطات الأوكرانية بعد انسحاب القوات الروسية من كييف كبادرة حسن نية في سياق توقيع مسودة اتفاقات السلام في اسطنبول، حدث استفزاز مثير للاشمئزاز ونُفذ بشكل أخرق في ضاحية بوتشا في كييف، ويعتقد العديد من الخبراء أن المخابرات البريطانية أدت دورا مباشرا في تدبير ذلك الاستفزاز. ونعزّم بالتأكيد إجراء تحقيق موضوعي للتأكد مما إذا كان الأمر كذلك. ولكننا جميعا نتذكر كيف استخدمت رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن في نيسان/أبريل من العام الماضي مناورات إجرائية تتم عن

ومن المعروف جيدا أنه منذ تلك الكارثة وروسيا تدعو إلى إجراء تحقيق شامل ودقيق وغير متحيز وغير ميسس في أسباب الكارثة، وذلك استنادا إلى حقائق وأدلة لا يمكن دحضها. وكنا من بين المبادرين بالقرار 2166 (2014)، الذي أعرب عن أهمية إجراء تحقيق دولي كامل وشامل ومستقل. ومع ذلك، لم يُجر أي تحقيق من هذا القبيل حتى الآن، ولم يتم إثبات ملابسات الحادث بشكل موثوق. ولم يستوف التحقيق التقني الذي أجراه مجلس السلامة الهولندي ولا التحقيق الجنائي الذي أجراه فريق التحقيق المشترك المعايير المحددة في القرار 2166 (2014). فلم يكن هدفهم الحقيقي هو إثبات الحقيقة ولكن تكييف الأدلة ذات الصلة لتتناسب رواية تورط روسيا في المأساة. بشكل أساسي، أصبحت كارثة إم إتش-17 بمثابة عنصر أساسي في حملة كاذبة وبلا أدلة ضد روسيا والتي استُكملت لاحقا بتسميم سكريبال وابنته ونافالني، وكذلك العمل الاستنزائي في بوتشا الذي ذكرته في وقت سابق اليوم. وكما نعلم، كلما كانت الكذبة أفزع كلما يسهل تصديقها، وكان هذا المبدأ على رأس أولويات خصومنا الغربيين في كل تلك الحالات.

في حالة الرحلة إم إتش-17، زودت روسيا التحقيق بكمية هائلة من المعلومات التي كانت حيوية لتحديد الأسباب الحقيقية للتحطم. ومع ذلك، لم يأخذها التحقيق ولا محكمة مقاطعة لاهاي في الاعتبار. واعتبروا أن معلومات أجهزة الاستخبارات الأوكرانية أكثر موثوقية، وهي معلومات تتكون من بيانات واردة من مصادر مشكوك فيها من شبكات التواصل الاجتماعي وصور فوتوغرافية ومواد فيديو من الواضح أنه تم تعديلها. ولم يُوجه سؤال واحد إلى أوكرانيا، التي رفضت تقديم بيانات الرادار أو الاتصالات المسجلة لخدمات الرادار الأرضي لتتبع الرحلات الجوية، ولم تتمكن أبدا من أن تشرح أين اختفى مراقبو الحركة الجوية الأوكرانيون الذين كانوا يعملون في ذلك اليوم، والذين كان بإمكانهم إلقاء الضوء على ملابسات تلك المأساة. وفي الوقت الذي انقضى منذ وقوع الكارثة، لم يتم بشكل سليم تناول قضية مسؤولية كيبف عن عدم إغلاق المجال الجوي فوق منطقة القتال التي نشرت فيها معدات الدفاع الجوي للقوات المسلحة الأوكرانية، بما في ذلك منظومات "بوك" للصواريخ

واليوم، علمنا جميعا بهجوم إرهابي آخر شنه نظام كيبف على جسر القرم، على بعد مئات الكيلومترات من منطقة القتال. ونتيجة لذلك، قُتل روسيان بريئان وأصيبت ابنتهما البالغة من العمر 14 عاما بجروح خطيرة. ولم أسمع أيا من الرعاة الغربيين لنظام كيبف يدين ذلك العمل الإرهابي. ولم نتوصل بعد إلى تحديد مدى تورط أجهزة الاستخبارات الغربية، وخاصة البريطانية، في التحضير لذلك الهجوم الإرهابي وتنفيذه. والكثير جدا من الأدلة تشير إلى هذه الأخيرة.

إن كل الحقائق التي ذكرتها تشير إلى أنه لا توجد جريمة لن يتورع الغرب عن ارتكابها من أجل الحفاظ على هيمنته على الشؤون العالمية، وكما قال السيد بوريل، للحفاظ على حديقة خلابة بأي ثمن بينما يمكن لجميع الآخرين الاستمرار في العيش في الغابة. وهم مستعدون لوطء أي مبدأ بالأقدام لتحقيق تلك الغاية. السبب في أنني أقول ذلك هو أن بلدانهم، أو بشكل أدق حكوماتهم، ينبغي ألا تتوهم أن مسؤوليتها عما يحدث في أوكرانيا أقل من مسؤولية نظام زيلينسكي، وقد تكون في الواقع أكبر. وبغض النظر عن مدى قوة محاولتها لتصوير أنفسها كمدافعة عن أوكرانيا المعدمة والتعيسة، فإن أفعالها تفضح حقيقتها. إن أفعال نظام كيبف، بما في ذلك أفعاله بحق شعبه وبما في ذلك اضطهاد أتباع الكنيسة الأرثوذكسية القانونية، التي يحاول الجميع في الغرب تجاهلها، لا تدع مجالاً للشك في أنه حتى عندما يبدأ النظام في اختطاف كل من لا يتفق مع سياسة الحكومة الحالية المدمرة والمعادية للشعب أو إطلاق النار عليهم فورا، فلن يجدوا غضاضة في تجاهل ذلك. لكننا سنناقش ذلك بمزيد من التفصيل في الجلسة التي طلبنا عقدها في 26 تموز/يوليه.

وأود في بياني أن أتطرق إلى مسألتين أخريين تتعلقان بأوكرانيا. قبل تسع سنوات بالضبط تم إسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية إم إتش-17 في سماء دونباس. وقد كان لذلك الحدث تأثير مباشر على الأزمة داخل أوكرانيا، مما أجبر ميليشيات دونباس، التي كانت لديها قدرة اتخاذ زمام المبادرة العسكرية، على التوقف تحسبا لما كان يفترض في ذلك الوقت أنه إدانة أوكرانيا الحتمية لعمل إرهابي.

في المائة منها. وقد مثلت العمليات الإنسانية لبرنامج الأغذية العالمي حتى أقل من ذلك، إذ لم تتجاوز 2,2 في المائة من صادرات القمح. وبما أن هذه الحقائق سلبية وغنية عن البيان، فقد أعيد ببساطة صياغة مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لتتحول من مبادرة إنسانية إلى مبادرة تجارية دون ضجة كبيرة.

وإزاء هذه الخلفية، ظلت المشاكل التي تواجه المشغلين الاقتصاديين الروس دون حل. وعندما أعلننا في آذار/مارس أننا وافقنا على تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لمدة 60 يوماً، حتى 18 تموز/يوليه، أعلننا صراحة أننا لن نتخذ قراراً بشأن القيام بمزيد من الخطوات إلا بعد استعراض التقدم المحرز في التصدي لعدد من التحديات المنهجية، والتي تكلمنا عنها مراراً ولن أذكرها الآن مرة أخرى. في الوقت نفسه، نشيد بجهود الأمين العام وفريقه، الذين حاولوا حتى اللحظة الأخيرة إقناع البلدان الغربية بالوفاء بالتزاماتها تجاه روسيا بموجب المذكرة المشتركة بين روسيا والأمم المتحدة. إلا أن كل ذلك كان في النهاية خداعاً واحتيالاً.

ولأنه لم يُحرز أي تقدم ولا يزال، وبما أن نظام كييف لا يتردد في استخدام غطاء الممر البحري الإنساني المفتوح لارتكاب أعمال مستفزة وشن هجمات على أهداف مدنية وعسكرية روسية، فقد قررنا الانسحاب من الاتفاق، وهو القرار الذي أبلغنا به اليوم رسمياً الجانبين التركي والأوكراني، وكذلك الأمانة العامة. وهذا يعني أننا نلغي ضمانات الملاحة الآمنة، ونغلق الممر الإنساني البحري، ونعيد وضع شمال غرب البحر الأسود كمنطقة خطرة مؤقتاً، ونحل مركز التنسيق المشترك في إسطنبول.

وفي هذا الصدد، فإن مبادرة حبوب البحر الأسود لنقل الحبوب بدون مشاركة روسيا سوف تتوقف عن العمل اعتباراً من 18 تموز/يوليه. ولن تكون روسيا مستعدة للنظر في استعادتها إلا عندما تحصل على نتائج ملموسة بدلاً من وعود وتأكيدات العواصم الغربية. فمن الواضح أن الوقت قد حان الآن لحلفاء كييف الأوروبيين أن يظهروا التضامن الذي وعدوا به. فيمكنهم الآن تصدير المواد الغذائية الأوكرانية

أرض - جو. وقد كان من الممكن توفير بعض الوضوح من خلال الصور الساتلية للولايات المتحدة التي التقطت في يوم تحطم الطائرة. إلا أن واشنطن رفضت بشكل قاطع طلبات الفضاة للكشف عن تلك البيانات أو على الأقل السماح لنا بالاطلاع عليها وفق شروط خاصة. ومما يؤسف له أن النهج الذي اتبعته هولندا والمتواطئون معها، القائم على تعزيز توجيه سياسي تم بالفعل إقراره، قد حال دون إمكانية تحديد الجناة الحقيقيين لمأساة الرحلة إم-17. ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نتعاطف مع أسر وأصدقاء الضحايا، الذين حُرموا عمداً من حقهم في معرفة الحقيقة. ومما له دلالة كبيرة أن ما من زميل غربي واحد ممن تكلموا قبلي قد ذكرنا اليوم بتلك المأساة. إنهم لا يحتاجون إلى الوقائع أو الحقيقة بشأن هذا الموضوع، لأنه قد خدم بالفعل الغرض منه في عملية التشهير بروسيا.

وقبل أن أختتم بياني، إليكم آخر موضوع أود اليوم أن أتطرق إليه. اليوم، من خلال السفارات الروسية في أنقرة ومينسك ولندن، فضلاً عن القنصلية العامة في إسطنبول، قمنا بتعميم مذكرات رسمية بشأن قرار الحكومة الروسية إنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب اعتباراً من 18 تموز/يوليه 2023. وبالمثل، أبلغنا الأمين العام ورئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي كان مسؤولاً بشكل مباشر عن تنفيذها. وأنا لا أرى الآن أي جدوى من الخوض في تفاصيل كيفية التنفيذ الفعلي لما يسمى بحزمة إسطنبول التي قدمها أنطونيو غوتيريش، والتي كانت مذكرة التفاهم بين روسيا والأمم المتحدة ولا تزال جزءاً لا يتجزأ منها. لقد قمنا بذلك بالفعل مرات عديدة، بما في ذلك هنا في قاعة مجلس الأمن. لقد جددنا مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب أكثر من مرة بعد تلقينا ما تبين أنها وعود فارغة متكررة. إلا أن اتفاق الحبوب، كما قال رئيس روسيا، كان لعبة من جانب واحد طوال العام الماضي بأكمله. وفي حالة ظلت فيها صادرات الذرة العلفية والقمح من أوكرانيا إلى البلدان ذات الدخول المرتفعة وفوق المتوسطة عند مستويات مستقرة - حيث تلقت 90 في المائة و 60 في المائة من تلك السلع الأساسية، على التوالي - لم تتلق أقل البلدان نمواً حتى 3

إن التهديد الدائم الذي يشكله خطر التحول إلى استخدام السلاح النووي في هذه الحرب هو أيضا خطر محتمل يجب تجنبه. ويكرر بلدي تأكيد التزامه بمعاودة عدم انتشار الأسلحة النووية ويعارض أي تسييس للمسألة النووية أو التخويف بها أو التهوين من شأنها. فمحطات الطاقة النووية بنية تحتية مدنية مشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني. ويجب ألا تستخدم لأغراض عسكرية.

إن الحالة الإنسانية تتخذ أبعادا حرجة بشكل متزايد. وكما قلنا، نكرر التأكيد على الحاجة إلى وصول المعونة الإنسانية دون عائق إلى أضعف الفئات السكانية، وهم في الغالب أولئك الذين يعيشون في مناطق تكون فيها المخاطر الأمنية على أشدها.

في الختام، نكرر غابون دعوتها إلى وقف التصعيد وإجراء مفاوضات بحسن نية لوضع حد للنزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أوكرانيا.

السيد كوليبيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن على عقد جلسة اليوم. كما أعرب عن امتناني لوكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

يصادف اليوم مرور تسع سنوات على إسقاط روسيا للطائرة المدنية التابعة للخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 فوق أوكرانيا، مما أسفر عن مقتل جميع ركابها البالغ عددهم 298 شخصا. وتبني أوكرانيا ضحايا هذه الجريمة.

كما أن قضية رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 مثال بارز على الأكاذيب الروسية وإساءة استخدام وجودها غير القانوني في مجلس الأمن. وبدلا من الاعتراف بالذنب والتعاون في إجراء التحقيق، اختارت روسيا الترويج لنظريات المؤامرة من أجل إرباك العامة. ففي عام 2015، استخدمت روسيا بلا خجل حق النقض في مجلس الأمن لمنع إنشاء محكمة دولية ذات صلة، على الرغم من إنكارها للمسؤولية (انظر S/PV.7498). ووضعت المحكمة الهولندية أخيرا حدا لكل

عبر ممرات برية. ونحن من جانبنا، على الرغم من جميع العقبات، نتعهد بالوفاء الكامل بالتزاماتنا التعاقدية لتوريد الحبوب الروسية لعملائنا ومواصلة مساعدة المحتاجين في البلدان النامية.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أرحب بمشاركةكم في هذه الجلسة، سيدي الرئيس، وكذلك بحضور المشاركين الآخرين الرفيعة المستوى في مناقشاتنا اليوم. وأشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

مع مرور الشهر، أصبحت الحرب في أوكرانيا أكثر قضية تُناقش داخل مجلس الأمن، سواء من حيث المسائل الأمنية والإنسانية أو المخاطر النووية. لكن العنف مستمر ولا تزال الحرب تشكل تحديا للسلام والاستقرار الدوليين وتسهم في انعدام الأمن الغذائي في أنحاء عديدة من العالم. فلقد أدت الهجمات والهجمات المضادة من كلا الجانبين إلى مخاوف من تصعيد العنف، وزيادة الخسائر في الأرواح والممتلكات، وحتى زيادة تشريد الناس، مما قلل من احتمالات إجراء مفاوضات من أجل سلام دائم. إن الضرر الذي حدث في 17 شهرا هائل ومقلق للغاية. وتشير آخر تقارير الأمين العام إلى وقوع مئات الهجمات على مستشفيات ومدارس وهيكل أساسية مدنية أخرى وإلى زيادة سريعة في أعداد الضحايا غير العسكريين، ولا سيما الأطفال.

ويتعين على المجلس أن يسعى إلى إيجاد حل سلمي يتمشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إننا ندعو البلدان التي لها أي تأثير على الأطراف الرئيسية إلى اتخاذ إجراءات حتى يمكن إطلاق حوار حقيقي، بغية التوصل إلى اتفاق سلام دائم. وفي هذا الصدد، يشجع بلدي الأمين العام على مواصلة استخدام مساعيه الحميدة للتشجيع على بدء المحادثات بين جميع الأطراف. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي وينسق مختلف المبادرات الدبلوماسية بغية التشجيع على التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

ونشهد اليوم، 17 تموز/يوليه 2023، نهاية مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، وهي اتفاق حيوي للعديد من البلدان، ولا نزال نأمل في إيجاد حل للتمكين من تجديد هذه المبادرة الهامة في أقرب وقت ممكن.

جنبا إلى جنب مع عوامل أخرى. وفي حزيران/يونيه 2023، انخفضت الأسعار بنسبة 23 في المائة مما كانت عليه في آذار/مارس 2022، عندما بدأت روسيا الحصار غير القانوني لموانئنا البحرية. وستكون النتيجة الفورية لانسحاب روسيا من الاتفاق الآن ارتفاع الأسعار مرة أخرى، مما يضر بالفئات الأضعف، وخاصة في آسيا وأفريقيا. ويجب أن تتوقف روسيا عن التلاعب بالجوع على حساب الناس في جميع أنحاء العالم.

إنني أدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى المطالبة بقوة بأن تستأنف روسيا مشاركتها في الاتفاق بحسن نية وأن توقف تلاعبها بالجوع. ويجب على روسيا أن تفصل السياسة عن الأمن الغذائي العالمي.

لا بد لي أيضا من أن أوجه انتباه المجلس إلى تهديد آخر تشكله روسيا. ف منذ أن احتلت روسيا محطة زابوريجا النووية لتوليد الكهرباء في آذار/مارس 2022، تعيش أوكرانيا والدول المجاورة في خوف من وقوع حادث نووي. لقد انتهكت روسيا جميع ركائز الأمان والأمن النوويين السبع التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال تمركز جيشها في المحطة وتحويلها إلى قاعدة عسكرية. وعلى الرغم من الضغوط الدولية، ترفض روسيا الانسحاب من المحطة. ولا تزال روسيا اليوم تسيطر سيطرة كاملة على الوضع هناك وتحمل المسؤولية الكاملة عنه. كما تروج روسيا لنظريات مؤامرة سخيفة حول أوكرانيا، تزعم أنها تخطط لهجوم على المحطة.

وسواء كان الأمر يتعلق بإسقاط رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، أو تدمير سد كاخوفكا، أو أي جريمة روسية كبرى أخرى، تظل استراتيجية الروس كما هي: القتل والكذب والإنكار. وأغتنم هذه الفرصة لأقولها مرة أخرى رسميا وبشكل لا لبس فيه. لم يكن لدى أوكرانيا قط ولا يمكن أن تكون لديها أي نية للتسبب في أي حوادث في محطات الطاقة النووية الخاصة بنا في بلدنا. والقوة الوحيدة التي لديها القدرة والدوافع للتسبب في أي حادث من هذا القبيل هي روسيا. ويمكننا منعها من تنفيذ خططها الخبيثة من خلال العمل معا وفضح الكذابين الآن.

التهراء الروسي. فقد قررت المحكمة أن الطائرة التابعة للخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 أصيبت بصاروخ "بوك" روسي أطلقته جماعات مسلحة تسيطر عليها موسكو وأن منظومة الصواريخ أعيدت إلى روسيا بعد الضربة. خلاصة القول هي أنه ما من أكاذيب يمكن أن تغير الحقيقة أو تضلل العدالة.

وفي جميع الحالات تكون الاستراتيجية الروسية هي القتل والكذب والإنكار. ويجب أن تكون استراتيجيتنا عكس ذلك: القوة والحقيقة والمساءلة. واليوم، نواجه حالتين أخريين من هذا النوع. الأولى كانت مجموعة أخرى من الأكاذيب وعبارات الإنكار التي سمعناها في هذه القاعة. أما الثانية فهي قضاء روسيا على مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

إن روسيا تبتز العالم. وهذا الابتزاز يؤثر على حياة ملايين الأوكرانيين وعشرات الملايين الآخرين في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا وآسيا، الذين يواجهون خطر ارتفاع أسعار المواد الغذائية والجوع. وليس لأوكرانيا أي مطالب فيما يتعلق بالاتفاق. أردنا ببساطة مواصلة العمل وتوسيع قدرة المبادرة. ونريد تصدير ما لدينا من حبوب بحرية والوصول إلى العملاء الأجانب في جميع أنحاء العالم.

وفي الوقت نفسه، ما فتئت روسيا تعرقل بصورة منهجية عمل المبادرة بشكل طبيعي. وتعمدت روسيا خفض عدد عمليات التفريغ في مركز التنسيق المشترك في اسطنبول، مما حد من القدرة لشهد عبور سفينة واحدة أو سفينتين فقط يوميا. وفي 29 نيسان/أبريل، منعت روسيا تماما عمل ميناء بيفديني الأوكراني. وغادرت آخر سفينة حبوب ميناء أوديسا في 16 تموز/يوليه. وتعرقل روسيا تماما الآن تنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب حتى من دون الإعلان عن إنهاؤها.

وأيا كان ما تقوله روسيا لتبرير سلوكها، تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تغلق فيه موانئنا، تزيد موسكو صادراتها من الحبوب، بما فيها تلك التي سُرقت من الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا. وفي العام الماضي، عندما دُشنت المبادرة، انخفضت أسعار الحبوب في جميع أنحاء العالم على الفور. وكان لها تأثير إيجابي على المدى الطويل،

الأوكرانيون دائماً ممتنين لدعم مجلس الأمن، وسيكون انتصارنا أيضاً انتصاراً له على آفة العدوان في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتجارة في هنغاريا.

السيد سيارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة للبلدان المجاورة لأخذ الكلمة في هذه المناقشة أيضاً.

إنني أمثل بلداً مجاوراً لأوكرانيا، البلد الذي يعيش في ظل الحرب منذ أكثر من 500 يوم، وهي حرب ذات آثار وعواقب خطيرة ومباشرة على بلدنا. لقد دفع الشعب الهنغاري بالفعل ثمناً باهظاً لهذه الحرب، على الرغم من أنه لا يتحمل أي مسؤولية عنها. إنني أمثل أمة بات مواطنوها من بين ضحايا هذه الحرب، بالنظر إلى حقيقة أن هناك جالية مجرية كبيرة تعيش في أوكرانيا يتم تعبئة حوالي 150 000 من أفرادها بوصفهم مواطنين أوكرانيين للانضمام إلى الجيش في أوكرانيا. والكثير منهم، للأسف، ماتوا بالفعل.

وبصفتي ممثلاً لبلد مجاور وأمة يموت مواطنوها في هذه الحرب، أود أن أوصل الدفاع عن إحلال السلام في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من أنني أفهم أن هذا لا يتماشى تماماً مع المواقف السائدة، فإننا نواصل القيام بذلك حتى لو تعرضنا للانتقاد والهجوم بسبب موقفنا. وبوصفنا بلداً مجاوراً وبوصفي ممثلاً لأمة يموت مواطنوها في هذه الحرب، ما زلنا نعتقد أن الحل ليس في ساحة المعركة، بل حول طاولة المفاوضات.

وكثيراً ما نسمع أن الظروف والأوضاع لا تفضي إلى بدء مفاوضات لإيجاد حل دبلوماسي. وأود أن أعرب عن رأي مختلف. إننا نعتقد أن ظروف بدء المفاوضات للتوصل إلى حل دبلوماسي تزداد سوءاً كل يوم. وكلما طال أمد هذه الحرب، زاد عدد الأسلحة في منطقتنا، وزاد عدد القتلى، وازداد الخراب والدمار في منطقتنا حدة. لذلك نتمنى أن يجلب المجتمع الدولي السلام إلى جوارنا أكثر مما يجلب الأسلحة. ونعلم جميعاً أننا إذا قطعنا قنوات الاتصال، فسوف

إنني أريد تصديق أن عصر الجرائم والأكاذيب والإنكار الروسي يقترب من نهايته. فروسيا تخسر حربها غير القانونية ضد أوكرانيا. ويزداد نظام بوتين ضعفاً يوماً بعد يوم، وقد أثبت تمرد فاغنر مؤخرًا هذه الحقيقة ليس للعالم بأسره فحسب، بل وللروس أنفسهم أيضاً. فكل هزيمة في ساحة المعركة الروسية تجعل نظام بوتين أقرب إلى إدراك عدم جدوى العدوان. ويتعين علينا جميعاً أن نعمل معا لتقريب هذا الإدراك لأنه عندما يدرك كبير كذابي الكرملين أن لا أحد يصدق أكاذيبه بعد الآن، فسيضطر إلى الدعوة إلى وقف الحرب.

ولم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراءات عملية وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على مدار أكثر من 500 يوم من غزو روسيا الشامل، وكذلك على مدار أكثر من تسع سنوات من عدوانها، وهذا لا ينطبق على حالة أوكرانيا فحسب، بل وعلى النزاعات الأخرى المحتملة في العالم أيضاً. والمشكلة الجذرية معروفة جيداً، واسمها موجود على اللوحة الرابعة على يمين مقعد الرئاسة. وعلى الرغم من أن هذه اللوحة قد وُضعت على الطاولة منذ أكثر من ثلاثة عقود، فإن ميثاق الأمم المتحدة لا يقول شيئاً عن شرعية وجودها في هذه القاعة. ونعتمد اعتقاداً راسخاً أن إصلاح مجلس الأمن في المستقبل ينبغي أن يشمل عنصرًا أساسياً، وهو قرار حرمان روسيا من مركزها الذي حصلت عليه بصورة غير مشروعة كعضو دائم ومن حق النقض الذي تكفله هذه العضوية. وسيصبح مجلس الأمن والعالم بأسره مكاناً أفضل كثيراً بمجرد خروج روسيا من المجلس.

وفي حين أن بعض المنظمات الدولية مصابة بالشلل بسبب الخوف من النفوذ الروسي السام، فإن الجندي الأوكراني هو الذي يتحمل مسؤولية الحفاظ على السلام والأمن في العالم اليوم. فالجندي الأوكراني يعيد السلام والأمن مع التقدم كل خطوة إلى الأمام ومع كل قرية صغيرة تُحرر في أوكرانيا، حيث يقوم بشكل أساسي بما يتعين على مجلس الأمن الحفاظ عليه وتنفيذه.

ويأتي ذلك بتكلفة باهظة. ولكن لا يوجد خيار آخر. أرجو أن تقدروا التضحية وتستمتروا في مساعدتنا في جعل السلام أقرب. وسيكون

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية بولندا.

السيد راو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة التي تكتسي أهمية أكبر في ضوء آخر التطورات المتعلقة بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

إن انسحاب روسيا من الصفقة من جانب واحد يعني عموماً شيئاً واحداً: قررت روسيا تأجيج نيران حربها الإمبريالية ضد أوكرانيا بإشعال العدوان الاقتصادي ضد الدول والمجتمعات الأكثر احتياجاً وضعفاً في الجنوب العالمي. وندعو الأطراف المتبقية في المبادرة إلى الوفاء بالتزاماتها الضرورية جداً لسوق الأغذية العالمية.

ما انفكّ الشعب الأوكراني يقاتل ضد العدوان الروسي الكامل الأركان منذ أكثر من 500 يوم حتى الآن. وهذا الانتهاك الصارخ لميثاق الأمم المتحدة من جانب عضو دائم في مجلس الأمن كان أكبر تهديد للسلام والأمن العالميين منذ الحرب الباردة بسبب عواقبه البعيدة المدى والطويلة الأمد.

وأودّ أن أشير إلى ثلاثة شواغل رئيسية يسببها هذا العدوان للمجتمع الدولي بأسره.

أولاً، يبين الغزو الروسي بشكل قاطع الطابع المعقد والمتشابك للتهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي. ونرى بوضوح أن هذه الحرب تتجاوز الحدود الأوكرانية والروسية، وتشكّل تطورات اليوم التي ذكرتها للتو فيما يتعلق بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التذكير الأكثر إلحاحاً ومباشرة بذلك. ويجب ألا ننسى أيضاً التقويض المستمر لأمن محطة زابوريجيا للطاقة النووية، الذي لا يزال يشكل مخاطر محتملة هائلة وعواقب لا يمكن التنبؤ بها علينا جميعاً. كما أن تدمير روسيا مؤخراً للسد في نوبا كاخوفكا قد كلف أثماناً باهظة يدفعها النظام الإيكولوجي للبحر الأسود برمته وما حوله وجميع دوله الساحلية. علاوة على ذلك، تناولنا عواقب الغزو الروسي لأوكرانيا في مناقشاتنا حول الأطفال في النزاع المسلح، والعنف الجنسي في حالات النزاع، وأمن

نتخلى حرفياً عن أي أمل في السلام. لذلك نقدر ونحترم حقاً الجهود الرامية إلى إحلال السلام في جوارنا والبعثات التي انطلقت لتحقيق ذلك الهدف.

ونودّ أن نعرب عن احترامنا للكرسي الرسولي ولرئيس تركيا، وللبلدان الأفريقية التي على الرغم من أنها تقع بعيداً عن الحرب إلا أنها تواجه تحديات خطيرة جداً كأثر للحرب أيضاً.

وأود أيضاً أن أسلط الضوء على أهمية الإمداد الأمن بالأغذية في جميع أنحاء العالم، وخاصة في المناطق الهشة. يمكن لنقص الغذاء أن يتسبب بسهولة شديدة في تحديات خطيرة تتعلق بالأمن والتي قد تكون في البداية محلية، ولكنها تنتشر بعد ذلك في جميع أنحاء العالم وتصبح عالمية أيضاً. ويمكن أن ينتهي بها الأمر إلى إثارة المزيد من موجات الهجرة، مما سيزيد من التهديد العالمي للإرهاب. ونرى جميعاً أننا لا نستطيع أن نتأقلم مع تحد واحد متعلق بالأمن، فكيف يمكننا أن نتأقلم مع المزيد؟

ولأسف، إذا أخذ المرء في الاعتبار السنوات الـ 80 الماضية، فليس من المبالغة القول إن الأمن العالمي حالياً في أسوأ حالاته على الإطلاق. فهناك إشارات صريحة ومخزية إلى القدرات النووية، وبانت فرصة اندلاع الحرب العالمية الثالثة وشبكة أكثر من أي وقت مضى.

ونرى أيضاً نتيجة مؤسفة في الأجل الطويل تتمثل في أن العالم يبذل جهوداً ضخمة لينقسم إلى كتلتين مرة أخرى. ونحن في وسط أوروبا لدينا تجارب تاريخية سيئة للغاية في هذا الصدد. لا أحد يودّ أن يسمع ذلك، واستناداً إلى التاريخ قد يكون من غير المريح للكثيرين سماع ذلك. ولكن كلما كان هناك نزاع بين الشرق والغرب، كنا نحن في وسط أوروبا نتركّ وحننا دائماً، وكنا نخسر دائماً في تلك المناسبات.

لذلك، عندما ندافع عن تعاون حضاري بين الشرق والغرب فقد تكون لدينا من خلاله فرصة صغيرة للمستقبل، لأننا نفعل ذلك كونه يصب في مصلحتنا الوطنية. وكلما طالت مدة هذه الحرب، ستتضاءل فرص تحقيق ذلك.

السيدة بيبوك (ألمانيا) (تكلت بالإنكليزية): "أمي، أنقذيني." تلك هي الكلمات التي كانت ناتاليا شورنيك تنتظر سماعها بشدة. فقبل أسابيع، وصلت القوات الروسية إلى مدرسة في كوبيانسك، بالقرب من خاركييف، في أوكرانيا - المدرسة التي كان يرتادها يومياً أرتيم، ابن ناتاليا البالغ من العمر 15 عاماً، شأنه شأن أي تلميذ عادي. وجاءت القوات الروسية وأخذت أرتيم وعشرات من زملائه في المدرسة. وقالت ناتاليا للمراسلين الصحفيين إنها لم تكن تعرف شيئاً عن مكان وجوده لأسابيع. ولم تكن تعرف ما إذا كان لا يزال على قيد الحياة إلى أن تمكن أرتيم من الاتصال بها أخيراً. "أمي، تعال لتأخذيني." هذا ما قاله أرتيم لوالدته على الهاتف. واستغرق الأمر من ناتاليا شهوراً للعثور على ابنها واستعادته. وقد تمكنت من السفر إلى محل احتجازه في جزء من أوكرانيا تحتله روسيا وأخذته إلى المنزل أخيراً ليعود إلى أعضائها. وقصة أرتيم وناتاليا ليست سوى واحدة من قصص عديدة.

لقد قامت السلطات الروسية منذ بدء الحرب العدوانية الروسية بنقل وترحيل آلاف الأطفال الأوكرانيين إلى الأراضي التي تحتلها من أوكرانيا وإلى روسيا نفسها. ويصف الذين تمكنوا من العودة، مثل أرتيم، التجارب المرعبة التي عاشوها - كيف أجبروا على التكلم باللغة الروسية وغناء النشيد الوطني الروسي في منازل الأطفال الروس وكيف تغيرت أسماءهم وأعمارهم من أجل محو هوياتهم حتى لا يتمكن آبائهم من العثور عليهم مرة أخرى وكيف هددوا بأن تتبناهم الأسر الروسية. ومنذ أن علمت بتلك الجرائم، لم أستطع التوقف عن تخيل ما سأشعر به إذا كان هذا قد حدث لابنتي الصغيرتين. وأعلم أن زملاء من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يخالجهم نفس الشعور.

وخلال الزيارة التي قام بها مؤخراً وفد من رؤساء الدول والحكومات الأفريقية إلى أوكرانيا وروسيا، أوضح المشاركون بجلاء أن الإنسانية يجب أن تأتي في المقام الأول فيما يتعلق بهؤلاء الأطفال. لذلك ينبغي أن نعمل على تلك المسألة، خاصة وأنني أدرك أننا هنا في هذه القاعة لا نتفق جميعاً في الرأي حول جميع جوانب هذه الحرب. بيد أن ما يوحدنا هي الإنسانية. وقد عانينا جميعاً من مأساة الحرب في

الفضاء الإلكتروني وتدمير التراث الثقافي. تتطلب كل تلك الجوانب اهتماماً مستمراً وتصميماً من مجلس الأمن، بوصفه المؤسسة المسؤولة عن السلم والأمن العالميين.

ثانياً، لا يمكن للمجتمع الدولي الملتزم بالقانون أن يتسامح مع الإفلات من العقاب. ويجب محاسبة مرتكبي الجرائم الدولية. ويجب على كل معتد أن يحسب حساباً للعواقب القانونية. وبخلاف ذلك، سيشعر هؤلاء بالتشجيع على الاستمرار في السير على نفس الطريق. ونحن نعتبر المساءلة شرطاً مسبقاً لضمان السلام الدائم في المستقبل.

وتدعم بولندا المؤسسات المعنية القائمة، بما فيها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ونشارك مشاركة عملية في إنشاء محكمة خاصة لجريمة العدوان الروسي. ويسرنا أن المجموعة الأساسية للمحكمة المقترحة قد عقدت مؤخرًا اجتماعاً لها في بولندا. وتدعم بالمثل الجهود الرامية إلى إنشاء آلية دولية لجبر الأضرار الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا. وانضمامنا أيضاً إلى الاتفاق الجزئي الموسع بشأن سجل الأضرار الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، الذي اعتمد في مؤتمر قمة مجلس أوروبا الأخير في ريكيافيك.

وأخيراً، ينبغي أن نتذكر أن كل جهد للسلام في أوكرانيا يجب ألا يقترح سوى الحلول المشروعة، لأن السلام غير العادل أو النزاع المجدد لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد عدم الاستقرار وجذب المزيد من العدوان. ولا بد أن يستند أي حل سلمي مستدام إلى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسي المتمثل في السلامة الإقليمية. ولذلك يجب أن يظل المجتمع الدولي ثابتاً في الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نواصل ممارسة الضغط على المعتدي وتقديم الدعم للضحية لتمارس حقها في الدفاع عن النفس. ويجب على العالم أن يستمر في دعم قضية أوكرانيا العادلة. وناشد بقوة أعضاء مجلس الأمن وأسرة الأمم المتحدة بأسرها أن يبدوا التصميم في الدفاع عن المبادئ الأساسية للنظام الدولي.

الرئيس (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية

ألمانيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والشؤون الأوروبية في لكسمبرغ.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أشكر بلدكم، المملكة المتحدة، على تنظيم هذه الجلسة الوزارية خلال فترة رئاستها بشأن عواقب الحرب في أوكرانيا وآفاق تحقيق السلام العادل والدائم. وأرحب بمشاركة زميلي وصديقي الأوكراني، ديمتري كوليبا.

ويشرفني أن أتكلم باسم البلدان الأعضاء في اتحاد بنلوكس: بلجيكا ومملكة هولندا وبلدي لكسمبرغ. ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي.

قبل تسع سنوات، في 17 تموز/يوليه 2014، أسقطت رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 بصاروخ روسي أطلق من حقل زراعي في شرق أوكرانيا، وهي منطقة كانت آنذاك تحت السيطرة الفعلية للاتحاد الروسي. ونتيجة لذلك، فقد 298 شخصا يحملون 17 جنسية مختلفة حياتهم، بمن فيهم مواطنون هولنديون وبلجيكيون وعائلة تعيش في لكسمبرغ. إننا نكرر المطالبة الواردة في قرار مجلس الأمن 2166 (2014) بمحاسبة المسؤولين عن ذلك الحادث وبأن تتعاون جميع الدول تعاوناً كاملاً مع الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة. وندين المعلومات المضللة التي نشرتها روسيا مرة أخرى في هذه الجلسة.

ويهدف العدوان الروسي إلى تدمير الاقتصاد الأوكراني. كما إن له تأثير على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك السياق، نرحب ترحيباً قوياً بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التي نهض بها الأمين العام. وندعو إلى تنفيذها تنفيذاً كاملاً وتمديدتها على المدى الطويل، ونأسف أسفاً عميقاً لقرار روسيا تعليق مشاركتها.

والمساءلة الجنائية ضرورية لضمان وصون السلم والأمن الدوليين. إن السلام والعدالة يسيران جنباً إلى جنب ويعزز كل منهما الآخر. ومكافحة الإفلات من العقاب على الفظائع المرتكبة في أوكرانيا مهمة أيضاً لردع ارتكاب الجرائم في المستقبل، في أوكرانيا وفي بلدان أخرى.

مناطقنا، ولكن عندما لا يتوقف المعتدي حتى عند الأطفال، تتحول المأساة إلى وحشية مروعة. وإذ يدرك الزملاء الأفارقة ذلك، فقد اقترحوا عودة الأطفال المرحلين بصفته أول تدبير يتخذ لبناء الثقة. وأريد أن أردد مقترحهم بكل صدق: أود أن أدعو جميع المجتمعين هنا إلى توحيد جهودهم مع المنظمات الدولية والسلطات الأوكرانية والمنظمات غير الحكومية للتحقيق في عمليات الترحيل التي تنفذها روسيا وإيجاد طرق لإعادة الأطفال إلى ديارهم. ورغم كافة اختلافاتنا، ينبغي أن تكون هناك قناعة واحدة لا جدال فيها، وهي أن الأطفال المرحلون يجب أن يعودوا إلى آبائهم ويجب إعادتهم إلى ديارهم في أوكرانيا الآن.

وأود أن أقول لروسيا إنها تستطيع أن تخذع نفسها، لكنها لا تستطيع أن تخذع العالم. ففي الأيام الـ 500 الماضية، ذهب العالم إلى بوشا وإربين وخاركيف. لقد شهد العالم الفظائع الروسية. وتكلم العالم مع الأمهات، مثل ناتاليا، التي أخذت روسيا أطفالهن. ولا يشكّل الرعب الذي يعيشه الأطفال الأوكرانيون المرحلون سوى غيض من فيض المعاناة التي لا توصف التي جلبتها الحرب الروسية للعديد من الأطفال حول العالم. فقد أجبت روسيا من خلال قصفها للطرق وإغلاقها للموانئ وزرعها للألغام في حقول الحبوب في أوكرانيا أزمة الغذاء العالمية. ونتيجة لذلك، تكافح الأسر في جميع القارات لتلبية احتياجاتها ويخلد الأطفال إلى النوم جائعين كل ليلة.

والآن، تهدد موسكو، بإعلان انسحابها من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، المزيد من الناس والمزيد من الأطفال بخطر المجاعة. فقد كانت المبادرة، التي ساعدت في خفض أسعار الغذاء العالمية، بمثابة شريان حياة لأشد الفئات ضعفاً في جميع أنحاء العالم. وكما أشار الأمين العام، فقد شهدنا فور انسحاب روسيا من المبادرة ارتفاعاً في أسعار القمح هذا الصباح. إننا هنا أمام مسألة تتعلق بالإنسانية. إنها تتعلق بنا.

لذلك أدعو روسيا باسم الإنسانية إلى أن تتوقف عن استخدام الجوع سلاحاً وعن اختطاف الأطفال، وأن تنتهي حربها غير القانونية على أوكرانيا.

الصارخ لميثاق الأمم المتحدة والعدوان والاحتلال المستمرين للأراضي الأوكرانية من قبل عضو دائم في المجلس من دون معالجة. ويوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما تتعرض المبادئ الأساسية لنظامنا القانوني والأمني المشترك للتهديد. والهجوم على عضو واحد في المنظمة هجوم علينا جميعا، كما يفهم ضمنا من الميثاق ونظام أمننا الجماعي.

لقد أحرز تقدم كبير، في العقود الأخيرة، في النهوض بالقانون الدولي وبناء حواجز حماية تهدف إلى حماية سيادة القانون. ومع ذلك، وفي مواجهة هذا الانتهاك الصارخ للميثاق، ليس أمامنا خيار سوى التأكيد مجددا على أن احترام القانون الدولي ليس خيارا - بل التزام. ويجب ألا نقبل العيش في عالم يطغى فيه قانون الأقوياء على سيادة القانون. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نعمل من أجل مستقبل لا تصنع فيه القوة حقا. ويجب أن يواجه المجتمع الدولي الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي بتبعات حازمة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة من رواد الحرب العالمية الثانية وأهوال محرقة اليهود، "لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، كما ينص الميثاق. ومع ذلك، فإن صمت المجلس - أقوى هيئة داخل المنظمة - في مواجهة العدوان الروسي، شاغل أساسي. ويجب علينا ألا نعتاد أبدا على واقع الحرب في أوكرانيا. وفي الواقع، يجب ألا نعتاد أبدا على أي حرب في جميع أنحاء العالم. إننا بحاجة ماسة إلى نظام عالمي قادر على التصدي لهذه التهديدات، مجلس أمن فعال وتمثيلي وانعكاس لعالم اليوم ومجهز للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

لقد أدت الحرب بالفعل إلى عواقب وخيمة على السكان المدنيين في أوكرانيا. وأزهقت آلاف الأرواح البشرية هذا العام. وأجبر أكثر من 14 مليون أوكراني على الفرار من ديارهم. وقد شهدت دمار وأهوال هذه الحرب خلال زيارتي لأوكرانيا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. واضطرت إلى الاحتماء من الصواريخ التي سقطت على كييف ورأيت المباني السكنية المدمرة، حيث فقد الكثير من الناس حياتهم. إن النمسا تدين بشدة الهجمات المتعمدة على الهياكل الأساسية المدنية في

وأود أيضا أن أعيد تأكيد التزامنا بالعمل المتعلق بالمساءلة عن جريمة العدوان. ونرحب بإنشاء المركز الدولي لمحاكمة مرتكبي جريمة العدوان على أوكرانيا، الذي بدأ لتوه أنشطته في لاهاي. ونؤيد تأييدا تاما الجهود الرامية إلى إنشاء محكمة لمحاكمة مرتكبي جريمة العدوان. وأخيرا، نؤيد سجل الأضرار التي لحقت بأوكرانيا الذي أنشأه مجلس أوروبا.

وأود أن أقدم ردا من جملة واحدة لزميلي ممثل هنغاريا. لا تتعرض هنغاريا للانتقاد لدفاعها عن السلام، بل بسبب مواقفها المتكررة التي تسعى إلى إضعاف التضامن حول استخدام الجزاءات التي من شأنها على الأقل أن تحد من الوسائل المالية لمواصلة الحرب.

وتدعم دول اتحاد بنلوكس صيغة السلام التي قدمها الرئيس زيلينسكي. وخطة السلام ذات مصداقية ومتوافقة مع ميثاق الأمم المتحدة ومع تطلعات الأوكرانيين. واتخاذ الجمعية العامة في 23 شباط/فبراير، بأغلبية كبيرة من 141 صوتا، قرارها بشأن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم عليه السلام الشامل والعدل والدائم في أوكرانيا (القرار دإط-6/11) يدل على دعم المجتمع الدولي لصيغة السلام تلك. ونؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة، الذي يحترم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تضامن بلدان اتحاد بنلوكس الكامل مع حكومة أوكرانيا وشعبها. وسواصل مع شركائنا الأوروبيين دعم أوكرانيا على أساس قيمنا المشتركة المتمثلة في احترام كرامة الإنسان والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن الوزيرة الاتحادية للاتحاد الأوروبي والدستور في المستشارية الاتحادية للنمسا.

السيدة إستاندر (النمسا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد انقضى أكثر من 500 يوم منذ أن شنت روسيا حربا عدوانية من غير سابق استقزاز وغير مبررة ضد جارتها، أوكرانيا. ويجب ألا يمر ذلك الانتهاك

تجاه العواقب الرهيبة للحرب ومعاناة المدنيين والتهديد المستمر بوقوع كارثة نووية أو التداعيات الاقتصادية التي يشعر بها العالم بأسره. وبدلاً من ذلك، دعونا نستخدم قوتنا الجماعية لوضع حد للحرب وتأمين سلام عادل ودائم لأوكرانيا على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة ليتوانيا.

السيدة بالتشيتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير لرئاسة المملكة المتحدة على تليبتها طلبنا بالإدلاء بهذا البيان بالنيابة عن دول البلطيق، إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا.

وأود أيضاً أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. إنني أقدر استمرار مشاركة الأمم المتحدة في توثيق الجرائم المرتكبة خلال حرب روسيا الواسعة النطاق ضد أوكرانيا والإبلاغ عنها، والتي امتدت الآن لأكثر من 500 يوم، والجهود الكبيرة المبذولة للتخفيف من العواقب العالمية لتلك الحرب العدوانية الوحشية.

وكما ذكر بعض المتكلمين اليوم، بدأت تلك الحرب العدوانية قبل عام ونصف بوقت طويل. ففي مثل هذا التاريخ قبل تسع سنوات، كما نعلم جميعاً، أسقطت روسيا رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، مما أسفر عن مقتل 283 راكباً و 15 من أفراد الطاقم على متنها. ونحن نؤيد جميع الجهود الرامية إلى محاسبة روسيا وجميع المسؤولين عن تلك الجريمة الوحشية.

على الرغم من أننا ننوه بجهود شركائنا العالميين في التوصل إلى سلام في أوكرانيا، تواصل روسيا بسخرية حربها الشاملة غير المبررة ولا تظهر أي علامات على إنهاؤها. وتتلاعب روسيا بالقواعد والحقائق المنطق عليها دولياً، وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية الأخرى، وتسيء استخدام الهياكل الدولية، وتستخدم المعلومات المضللة كسلاح وتستعمل القوة الوحشية. وكل تلك الإجراءات تشكل سابقة يُعتد بها في المستقبل. إذا تم تجاهل تصرفات روسيا وإضفاء الشرعية عليها هذه المرة، فإن مستقبل العديد من البلدان في العالم التي بنت السلام والازدهار والسيادة بفضل النظام العالمي القائم على القواعد سيتعرض للخطر.

أوكرانيا. ولا يمكن المبالغة في تقدير العواقب الإنسانية، مثل تدمير سد كاخوفكا. ويشكل العديد من تلك الأعمال جرائم حرب وبعضها، كما خلصت إلى ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، قد يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية. واعترافاً بأن الإفلات من العقاب يغذي دورة الفظائع، يجب أن يخضع الجناة - وسيخضعون - للمساءلة. وفي ذلك الصدد، يؤيد بلدي تأييداً تاماً جميع الجهود الرامية إلى القيام بذلك، بما في ذلك الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية.

تمتد تداعيات الحرب إلى ما هو أبعد من أوكرانيا. فهي محسوسة في جميع أنحاء العالم. وأود أن أكون واضحة: التأثير على أسعار الغذاء والطاقة في جميع أنحاء العالم نتيجة مباشرة للعدوان الروسي. ونرحب بقيادة الأمين العام والرئيس أردوغان، رئيس تركيا، في تيسير مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي تذكرنا بأن الدبلوماسية والبراغماتية لهما دور هام يؤديانه، حتى في مثل هذه الأوقات الصعبة. ونحث روسيا على إعادة النظر في قرارها الذي أعلن اليوم والتمكين لاستمرار مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

وتكرار التهديدات النووية الضمنية، وإن كان لا لبس فيها، أمر غير مقبول. فالمخاطر النووية اليوم أعلى مما كانت عليه منذ عقود، بل أعلى مما كانت عليه في ذروة الحرب الباردة. وللأسلحة النووية إمكانية إحداث عواقب إنسانية وبيئية كارثية، مما يؤكد الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم في نزع السلاح النووي والخروج عن نموذج الردع النووي. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل حماية التحضير في مواجهة أي استخدام للأسلحة النووية وأن يظل أي تهديد أو استخدام غير مقبول. ومن الضروري أن تؤمن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مرافق الطاقة النووية التي استهدفت في الحرب. ونعرب عن تقديرنا لمقترحات المدير العام غروسي في هذا الصدد ونعرب عن امتناننا للعمل المتقاني الذي قامت به الأفرقة في الميدان.

ولا بد من إنهاء هذه الحرب العدوانية. وأدعو الاتحاد الروسي إلى سحب قواته فوراً ودون أي شروط من جميع أنحاء أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. وأدعو الجميع إلى عدم الشعور بالخطر.

من مجموعة فاغنر الإجرامية، أو الإرهابية، وفقا لموقف ليتوانيا، المسؤولة عن الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان ليس في أوكرانيا فحسب، بل أيضا في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وأماكن أخرى في أفريقيا، حيث تعمل تحت ستار ما يسمى بمقدمي الخدمات الأمنية. ثالثا، من الضروري الاعتراف بأن روسيا تتحمل وحدها المسؤولية عن إلحاق معاناة هائلة بالسكان الأوكرانيين. وقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق فلاديمير بوتين فيما يتعلق بالترحيل القسري للأطفال الأوكرانيين. وهذه ليست سوى الخطوات الأولى لتقديم الجناة إلى العدالة. كما يجب محاسبة روسيا على العديد من جرائم الحرب، بما في ذلك التدمير المتعمد للبنية التحتية المدنية والتسبب في كوارث بيئية. وينبغي ألا يكون هناك أي تردد في نسب تلك الجرائم إلى مرتكبيها. وفيما يتعلق بجريمة العدوان، يتعين علينا جميعا أن نسعى إلى إنشاء محكمة دولية خاصة، على خطى أوكرانيا. معا، لدينا القدرة والتصميم على مساعدة أوكرانيا في إعادة بناء مدارسها ومستشفياتها وطرقها. وقد بدأنا بالفعل في القيام بذلك دون تأخير. ومع ذلك، سوف يستغرق الأمر عقودا حتى تتعافى أوكرانيا وشعبها من المعاناة التي سببتها الحرب.

وما من شك في أن لأوكرانيا الحق الأصيل في الدفاع عن النفس ضد العدوان الروسي. ونشدد على القرارات التي اتخذها قادة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بتقديم دعم مالي واقتصادي وإنساني وعسكري ودبلوماسي قوي لأوكرانيا وشعبها طالما كان ذلك ضروريا. ونرحب أيضا بالقرار الذي اتخذ في اجتماع مجلس شمال الأطلسي في فيلنيوس في الأسبوع الماضي فيما يتعلق بتعزيز قدرات الجناح الشرقي لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وأود أن أكرر إدانة إستونيا ولاتفيا وليتوانيا القوية لحرب روسيا ضد أوكرانيا، وأن أعرب عن دعمنا الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويجب إدانة استخدام العدوان كأداة في العلاقات الدولية والقضاء عليه. ويجب تقديم المسؤولين عن حرب روسيا واستخدام القوة العسكرية ضد أوكرانيا إلى

ولذلك، نعتقد أنه من أجل ضمان سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، هناك بعض الشروط المسبقة الأساسية. وسأركز على بعضها اليوم.

أولا، إن صيغة السلام الأوكرانية هي المبدأ التوجيهي الذي ينبغي أن نتبعه في السعي إلى تحقيق سلام عادل ومستدام. فقد حظيت بدعم قوي في الجمعية العامة، وأي محاولات لتكييفها أو تبسيطها من شأنها أن تخاطر بمحو جوهرها والإذعان للتلاعب الروسي. ويجب أن يكون لأوكرانيا القول الفصل في السلام على أراضيها.

وستواصل إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، بوصفها بلدانا مجاورة لروسيا، موقفنا الحازم معارضين النداءات بالرضوخ لمطالب روسيا. لقد شهدنا جميعا ابتزاز روسيا فيما يتعلق بمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، بناء على التلاعب بالحقائق المتعلقة بصادراتها من الحبوب والأسمدة. ولو كانت روسيا تعطي الأولوية للأمن الغذائي العالمي، كما تدعي، لتوقفت عن اختلاق العقبات أمام عمل مركز التنسيق المشترك واستمرار المبادرة نفسها. ولذلك، فإننا ندين روسيا بشدة لتخليها من جانب واحد عن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب واختيارها زيادة تقاوم أزمة الأمن الغذائي العالمية.

ثانيا، يجب أن يتماشى السلام العادل والدائم مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال. ويجب على روسيا وقف حربها وسحب قواتها ومعداتها فورا وبشكل كامل وغير مشروط من أراضي أوكرانيا داخل حدودها ومياها الإقليمية المعترف بها دوليا.

وبوصفنا مجتمع الأمم المتحدة، يجب أن نضمن حماية المبادئ الأساسية لتعاوننا وأن ندين جميع أولئك الذين يعملون بنشاط لتيسير حرب روسيا. وتشارك بيلاروس في الحرب بتوفير المعدات العسكرية والتدريب والسماح باستخدام أراضيها للهجوم. وتدعم إيران روسيا بمعدات عسكرية، مما يقوض العقوبات العالمية. ويجب على كليهما إنهاء مساعدتهما للعدوان الروسي والعودة إلى الامتثال للقانون الدولي. والواقع أن بيلاروس أصبحت مضيفة للأسلحة النووية الروسية وعناصر

ومأمونة ودون عوائق إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها العسكرية المؤقتة، وكذلك إلى الأشخاص الذين تحتجزهم روسيا أو تنقلهم روسيا قسراً، بمن فيهم الأطفال.

ثانياً، يساورنا القلق إزاء مستقبل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. لقد ساعدت المبادرة على تجنب المزيد من التدهور في أزمة الغذاء العالمية، التي تضخمت بسبب حرب روسيا على أوكرانيا. نرحب بالمشاركة النشطة من جانب الأمين العام وتركيا في تيسير المبادرة.

منذ إطلاق المبادرة، التي صدرت من خلالها بأمان أكثر من 32 مليون طن من الحبوب والمواد الغذائية، شهدنا انخفاضاً في أسعار المواد الغذائية العالمية. وذهب 56 في المائة من الصادرات إلى البلدان النامية مباشرة. غير أن الصادرات انخفضت في أيار/مايو إلى أدنى حجم لها منذ بدء المبادرة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى العراقيل الروسية في تفتيش سفن الشحن وتسجيلها.

دعونا لا ننسى أنه ما كانت لتقوم الحاجة إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لولا العدوان الروسي، ومن الواضح أن روسيا تتحمل مسؤولية كبيرة عن ضمان استمرارها وسلاسة عملها. ولذلك، فإننا نعرب عن بالغ استيائنا إزاء الأبناء التي وردت اليوم بأن روسيا قد علقت المبادرة، ونحث روسيا على كفالة تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب على المدى الطويل وتنفيذها بالكامل، بما يتماشى مع اتفاق اسطنبول، ورفع جميع العوائق التي تؤخر عمليات المبادرة على وجه السرعة.

يدعم بلدان الشمال الأوروبي جميع الجهود الهادفة لوضع حد للعدوان الروسي على أوكرانيا. ويجب أن تشمل هذه الجهود انسحاب روسيا الكامل وغير المشروط لقواتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا، واحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. إننا على استعداد لدعم مبادرة أوكرانيا من أجل سلام عادل وجميع المبادرات الرامية إلى النهوض بالسلام، تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ونرحب بالإعلان

العدالة. ويجب أن نتحد في جهودنا سعياً إلى تحقيق سيادة القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيدة ماشون (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، أيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

تود بلدان الشمال الأوروبي أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء العواقب الإنسانية القائمة للحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا والآثار العالمية المدمرة للحرب في المناطق المتضررة بالفعل من الأزمات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي، مثل منطقة الساحل والقرن الأفريقي واليمن وما وراءها. وتتطلب جميع المجالات اهتمامنا الفوري وجهودنا المتضافرة.

واليوم، تود بلدان الشمال الأوروبي أن تتشاطر ثلاث رسائل بشأن ما يلي: أولاً، الحالة الإنسانية الخطيرة في أوكرانيا؛ ثانياً، الآثار العالمية للعدوان الروسي وأهمية مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وثالثاً، دعمنا لجميع المبادرات المجدية نحو تحقيق السلام العادل.

في 9 تموز/يوليه، سجلت عدة إصابات بين المدنيين في هجوم روسي آخر على موقع لتوزيع المساعدات الإنسانية في بلدة أوريكيف الواقعة على خط المواجهة. وليس بعيداً عن ذلك، لا يزال استيلاء روسيا العسكري غير القانوني على محطة زابورجيا للطاقة النووية يشكل مخاطر مدمرة وواسعة النطاق في منطقة تضررت بالفعل بشدة من تدمير سد كاخوفكا.

وندين بشدة الحرب العشوائية التي تشنها روسيا وهجماتها المتعمدة على المدنيين، فضلاً عن تزويد إيران روسيا بطائرات مسيرة في انتهاك للقرار 2231 (2015). ويجب مساءلة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ضد السكان المدنيين في أوكرانيا، بما في ذلك النقل القسري للأطفال وترحيلهم والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ندعو أيضاً روسيا إلى كفالة إمكانية وصول وكالات الإغاثة الإنسانية بطريقة كاملة

ودائم في أوكرانيا، تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة والقانون الدولي. نرحب بجميع الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد، بما في ذلك الزيارة التي قام بها مؤخرا القادة الأفارقة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لأوكرانيا وسيستمر في عمله لكفالة أوسع دعم دولي ممكن للمبادئ والأهداف الرئيسية لصيغة أوكرانيا للسلام. وأشدد على ما قاله كثيرون آخرون اليوم: إن أي مبادرة للسلام المستدام في أوكرانيا يجب أن تستند إلى الاحترام الكامل لاستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دولياً.

وفيما يتعلق بالعواقب العالمية، فإننا ندين قرار روسيا بإنهاء مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب من جانب واحد. ونشكر الأمم المتحدة والأمين العام وجميع المعنيين على جهودهم في محاولة التوصل إلى اتفاق. إن تعليق المبادرة يؤدي إلى انتشار حالة من عدم اليقين على نطاق واسع في الأسواق العالمية، ويقام الحالة المتردية للبلدان المستوردة للأغذية، مما يضر بأشد الناس فقراً وضعفاً.

تواصل روسيا عسكرة الغذاء وتقويض الأمن الغذائي العالمي. في الوقت الذي يواجه فيه 258 مليون شخص الجوع، فإن هذا أمر غير متسم بالمسؤولية إلى حد كبير. بينما تواصل روسيا الآن ارتكاب انتهاكها الصارخ لميثاق الأمم المتحدة، فإنها تقوض النظام المتعدد الأطراف، شيئاً فشيئاً، وتعرق عمل مجلس الأمن لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية، وتمنع الآن تمديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب تحت رعاية الأمم المتحدة.

ومنذ توقيع المبادرة في اسطنبول العام الماضي، خففت الضغط على أسعار الغذاء العالمية من خلال تسهيل تصدير أكثر من 32 مليون طن متري من المواد الغذائية. وخلافاً لما قاله ممثل روسيا في وقت سابق، ووفقاً للأمم المتحدة، فإن أكثر من نصف الصادرات تذهب إلى البلدان النامية ونسبة القمح المصدر إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ظلت إلى حد كبير دون تغيير عن مستويات ما قبل الحرب. علاوة على ذلك، فإن أوكرانيا هي أحد الموردين الرئيسيين لبرنامج الأغذية العالمي، الذي سيتعين

المشترك لمجموعة الدول السبع عن دعم أوكرانيا واعتزام البناء على ذلك الإطار لضمان أمن أوكرانيا على المدى الطويل.

في الختام، تؤكد بلدان الشمال الأوروبي من جديد التزامها بالمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة المتمثلة في السيادة والسلامة الإقليمية والتسوية السلمية للنزاعات وبأمن ورفاه الشعب في أوكرانيا وفي كل مكان. إن عزمنا لا يتزعزع ما دامت تقوم الحاجة لذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان القصير البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وألبانيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، والبلد المرشح المحتمل جورجيا وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختشتاين، فضلاً عن أندورا وسان مارينو وموناكو.

وأود أن أشكر رئاسة المجلس على إتاحة الفرصة لي لأقول بضع كلمات للمجلس. أشكر أيضاً وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها، وأشكر من خلالها، منظومة الأمم المتحدة على دعمها المستمر لشعب أوكرانيا في ظل ظروف بالغة الصعوبة. أنهو بحضور الوزير كوليبا جلسة اليوم.

نود أن نؤكد من جديد إدانتنا الحازمة للحرب العدوانية التي تشنها روسيا، والتي تشكل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ندين أيضاً الدعم العسكري المستمر للحرب العدوانية الروسية، الذي تقدمه إيران وبيلاروسيا. إن الاتحاد الأوروبي ثابت في دعمه لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها، داخل حدودها المعترف بها دولياً، وحققها الأصيل في الدفاع عن النفس.

اسمحوا لي أن أشدد على ثلاث نقاط في بياني - الحاجة إلى سلام شامل وعادل ودائم، وأهمية معالجة العواقب العالمية للعدوان الروسي، والحاجة إلى مساءلة روسيا وقيادتها.

لقد أعرب شعب أوكرانيا والمجتمع الدولي وجميع أعضاء مجلس الأمن تقريبا مرارا وتكرارا عن رغبتهم في تحقيق سلام شامل وعادل

أخيراً، فيما يتعلق بالمساءلة، ما زلنا ملتزمين بالتزاما راسخا بضمان تحميل روسيا المسؤولية الكاملة عن حربها العدوانية ضد أوكرانيا. لقد بدأ المركز الدولي لمحاكمة جريمة العدوان ضد أوكرانيا عملياته للدعم في لاهاي. وسيستمر العمل على إنشاء محكمة لمحاكمة جريمة العدوان على أوكرانيا.

نرحب باعتماد اتفاقية ليوبليانا - لاهاي بشأن التعاون الدولي في التحقيق في جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب ومحاكمة مرتكبيها، وندعو جميع البلدان إلى أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية في أقرب وقت ممكن. نرحب أيضاً بإنشاء سجل مجلس أوروبا للأضرار الناجمة عن العدوان وندعو إلى مواصلة العمل، تماشياً مع قرار الجمعية العامة (القرار دإط-5/11).

يتعين علينا إحلال سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. سنواصل تقديم دعم مالي واقتصادي وإنساني وعسكري ودبلوماسي قوي لأوكرانيا وشعبها طالما لزم الأمر.

رُفعت الجلسة الساعة 17/50

عليه الآن، بدون المبادرة، أن يقدم مساعدته الإنسانية إلى أماكن أخرى، بتكلفة أعلى.

لم يدخر الاتحاد الأوروبي جهداً لدعم الأمم المتحدة في التوصل إلى اتفاق وإيجاد حل توفيقى، مما يسمح بالتجديد. ولذلك، نحث روسيا على إعادة النظر في قرارها واستئناف تنفيذ المبادرة. دعونا لا ننسى أن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لم تكن لتقوم الحاجة إليها لو لم تبدأ روسيا الحرب الشاملة ضد أوكرانيا ولم تحاصر موانئ البحر الأسود الأوكرانية.

بالإضافة إلى مبادرة الحبوب، تظل ممرات التضامن مع الاتحاد الأوروبي مفيدة في تعزيز الأمن الغذائي العالمي. فقد أتاحت تصدير أكثر من 38 مليون طن من السلع الغذائية والزراعية الأوكرانية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بتلبية احتياجات البلدان المعرضة لانعدام الأمن الغذائي. وهذا هو السبب في أننا نقدم 18 بليون يورو لتلبية احتياجات الأمن الغذائي على مستوى العالم، مع التركيز على المناطق الأكثر ضعفاً. ونكرر تأكيد دعوتنا إلى جميع البلدان لزيادة مساعداتها، تماشياً مع خطة الاستجابة الإنسانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وناشد تقديم المعونة هذا العام.